كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق- القانون العام

العنوان:

# الحرب بالوكالة في ظل العلاقات الدولية

مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في الحقوق تخصص: قانون دولي عام

إعداد الطالبين:

- نعماني حكوم
- بسيبسة محمد

إشراف الأستاذ:

أ. د/ رابحي لخضر

| لجنة المناقشة | | |
|---|---|---|
| الدكتور(ة) | الاسم واللقب | الصفة |
| الدكتور(ة) | تركي محمد السعيد | رئيسا |
| الأستاذ الدكتور(ة) | رابحي لخضر | مشرفا ومقررا |
| الدكتور(ة) | بن عرفة محمد النذير | ممتحنا |

السنة الجامعية 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وعرفان

**قال الله تعالى "لئن شكرتم لأزيدنكم "**

ومن هذا المنطق نشكر الله تعالى ونحمده حمدا طيبا على توفيقه لن ومده بالعون والصبر لإنجاز هذا البحث الذي نتمنى أن يكون فيه فائدة لكل من اطلع عليه فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا والله تعالى ولي التوفيق ، كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور **لخضر رابحي** على توجيهاته ونصائحه القيمة كما نشكر لجنة المناقشة الموقرة وإلى جميع أساتذة قسم الحقوق كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الخاص إلى كل من ساعدنا من قريب او بعيد.

# مقدمة

**مقدمـة:**

تُشكّل الحروب أحد أبرز مظاهر الصراع في العلاقات الدولية، وقد عرفت هذه الظاهرة تطورات عميقة عبر التاريخ، سواء من حيث أطرافها، أساليبها، أو أهدافها، ومن بين أكثر الأشكال المعاصرة إثارة للجدل في هذا السياق، نجد "**الحرب بالوكالة**"، التي برزت كآلية غير مباشرة تمكّن الدول الكبرى أو الفاعلين الإقليميين من تحقيق مصالحهم الجيوسياسية دون الانخراط المباشر في الصراع. لقد أصبحت الحروب بالوكالة سمة بارزة للنظام الدولي ما بعد الحرب الباردة، خاصة في ظل تعدد الفاعلين، وتراجع النموذج التقليدي للحرب النظامية.

تُعرف الحرب بالوكالة بأنها تلك الصراعات التي تُدار من قِبل دول أو جهات خارجية عبر أطراف محلية أو إقليمية، بهدف التأثير على مجريات النزاع وتحقيق مصلحة معينة، سواء كانت سياسية، اقتصادية أو استراتيجية، دون تحمل التكاليف الكاملة للحرب، ويعد هذا النمط من الحروب أحد أهم أدوات إدارة النفوذ والصراع بين القوى الكبرى في مناطق التوتر، خصوصًا في الدول الضعيفة أو الهشة.

تُعد الحروب بالوكالة من أبرز الظواهر التي طبعت النظام الدولي خلال فترات متعددة من التاريخ، وازدادت حدّتها وتعقيدها في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة والنزاعات الإقليمية والدولية التي أصبحت تدار من خلف الستار، من خلال أطراف محلية أو إقليمية تُستَخدم كأدوات لتنفيذ مصالح قوى كبرى، وتُشكّل الحرب الدائرة في أوكرانيا منذ سنة 2014، والتي بلغت ذروتها في فبراير 2022، أحد أبرز النماذج المعاصرة التي أثارت جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والقانونية حول طبيعتها، وأبعادها، والجهات المتدخلة فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة.

إن الحرب الأوكرانية، التي اندلعت بداية كصراع داخلي بين الحكومة الأوكرانية والانفصاليين المدعومين من روسيا في منطقة دونباس، سرعان ما تحوّلت إلى نزاع دولي مركّب، تُستَعمل فيه أدوات الحرب التقليدية وغير التقليدية، وتُوظَّف فيه وسائل اقتصادية، إعلامية، وأمنية، ضمن ما يُعرف بالحرب بالوكالة، وقد ساهمت الأطراف الدولية، وفي مقدمتها

روسيا من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي من جهة أخرى، في تعقيد هذا النزاع وتحويله إلى ساحة لصراع استراتيجي واسع النطاق.

تنبع أهمية دراسة الحرب الأوكرانية كنموذج للحرب بالوكالة من كونها تمثّل تجربة حيّة ومعاصرة تكشف عن ملامح التنافس الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وتجسد تحوّل أساليب إدارة الصراعات الدولية من المواجهة المباشرة إلى استخدام أطراف ثالثة لخدمة أجندات استراتيجية. كما تثير هذه الحرب إشكاليات قانونية تتعلق بمسؤولية الأطراف المتدخلة، وانتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، وتحديات السيادة والاستقلال السياسي للدول.

أما بالنسبة لأهداف هذا البحث فنذكر منها :

**فهم طبيعة الحرب بالوكالة** باعتبارها إحدى أدوات الصراع غير التقليدي في النظام الدولي المعاصر.

**تحليل السياقات الدولية والإقليمية** التي تُنتج وتُغذي ظاهرة الحروب بالوكالة، ولا سيما في مناطق النزاع ذات الأهمية الجيوسياسية.

**إبراز دور الفاعلين غير الدولتيين )**مثل الجماعات المسلحة والميليشيات**)** في تنفيذ أجندات القوى الكبرى.

**دراسة تأثير الحروب بالوكالة على العلاقات بين الدول،** وخاصة في ما يتعلق بانتهاك السيادة الوطنية، وزعزعة الأمن الجماعي.

**تقييم مدى توافق هذه الحروب مع القانون الدولي،** وطرح إشكالية المسؤولية الدولية للدول التي تمول أو تدير هذه الحروب.

**استشراف آفاق تطور هذه الظاهرة** في ظل تغير موازين القوى العالمية وتعدد أنماط الحروب الهجينة.

ان من أسباب اختيارنا لهذا الموضوع هو أهميته في الساحة الدولية وتعلقنا بهذا الموضوع والقانون الدولي الذي يعتبر حديث الساعة ومن بين الأسباب الأخرى نذكر:

- دراسة الخصائص المفاهيمية والقانونية للحرب بالوكالة.
- تحليل تطورات الحرب في أوكرانيا منذ اندلاعها وتحديد مظاهر الحرب غير المباشرة.
- استكشاف الأبعاد القانونية والدبلوماسية لتدخل الأطراف الدولية.

**الدراسات السابقة:**

1. عادل عبد المجيد ، مدى مشروعية الحروب بالوكالة في ظل قواعد القانون الدولي الإنساني محمود أطروحة دكتوراه جامعة عين شمس – كلية الحقوق سنة 2019
2. نسرين شواط، الحرب بالوكالة والمسؤولية الدولية في القانون الدولي مذكرة ماستر جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق – بن عكنون سنة 2020
3. محمد عبد الله سالم، الحرب بالوكالة كصورة من صور العدوان الدولي: دراسة في ضوء قواعد المسؤولية الدولية مذكرة ماستر جامعة بغداد – كلية القانون سنة 2021

**صعوبات الدراسة:**

أثناء اعدادنا لهذا البحث واجهنا عدة صعوبات منها: قلة المصادر والمراجع وقلة الدراسات المتعلقة بالحرب الأوكرانية نظرا لاستمرار الحرب الأوكرانية الروسية

**إشكالية الدراسة:**

الوقوف على موقف القانون الدولي من الحروب بالوكالة وحدود مشروعية التدخل الأجنبي.

وانطلاقاً من ذلك، تطرح هذه المذكرة الإشكالية التالية:

**ما هي الأبعاد القانونية للحرب بالوكالة كنوع من أنواع الحروب في ضوء قواعد القانون الدولي؟ وإلى أي مدى تُعدّ الحرب الأوكرانية نموذجاً للحرب بالوكالة؟**

**المنهج المتبع:**

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التحليلي في معالجة النصوص القانونية والمواثيق الدولية ذات الصلة، والمنهج الوصفي في عرض تطورات النزاع في أوكرانيا، إلى جانب المنهج

الاستقرائي الذي يسمح باستخلاص خصائص الحرب بالوكالة من خلال تتبّع الممارسات الواقعية والتدخلات الدولية.

**خطة الدراسة:**

بالنسبة لخطة الدراسة قمنا بالتطرق في الفصل الأول: ( مفهوم الحرب بالوكالة) الى مبحثين: الاول( تعريف الحرب بالوكالة ) والثاني: ( الغاية من اللجوء الى الحرب بالوكالة )

أما بالنسبة الى الفصل الثاني:( موقف العدالة الدولية من الحرب بالوكالة "دراسة حالة")

فتطرقنا الى مبحثين اثنين : الأول ( قواعد تحريك المسؤولية الدولية في ظل الحرب بالوكالة) والثاني( الحرب بالوكالة في أوكرانيا في ظل القانون الدولي "دراسة حالة")

# الفصل الاول:

## مفهوم الحرب بالوكالة

## الفصل الأول: مفهوم الحرب بالوكالة

تُعدّ الحروب بالوكالة من أبرز الظواهر التي ميّزت النظام الدولي منذ منتصف القرن العشرين، وقد ازدادت تعقيدًا مع تطور العلاقات الدولية وتغير موازين القوى العالمية، فهي شكل من أشكال النزاعات غير المباشرة، حيث تتورط قوى دولية أو إقليمية في صراعات مسلحة عبر دعم أطراف محلية أو جماعات متمردة أو حكومات قائمة، دون الانخراط العسكري المباشر في ساحة القتال، ويُنظر إلى هذه الحروب على أنها وسيلة لتحقيق المصالح الجيوسياسية دون التورط في تكلفة الحرب الشاملة، مما يجعلها خيارًا مفضلًا لدى العديد من الدول الفاعلة في النظام الدولي.

لقد ساهمت التحولات العميقة في بنية النظام العالمي، لاسيما خلال الحرب الباردة وبعدها، في توسيع نطاق هذه الحروب، حيث أصبحت أدوات استراتيجية لإدارة التنافس بين القوى الكبرى، وتُستخدم لتحقيق أهداف متعددة، منها تقويض النفوذ الإقليمي للخصوم، أو حماية مصالح استراتيجية، أو حتى تصدير الأزمات الداخلية، كما ترتبط الحرب بالوكالة بجملة من الإشكاليات القانونية والإنسانية والأخلاقية، خصوصًا حين تتحول إلى صراعات طويلة الأمد يدفع المدنيون ثمنها الأكبر.

من هذا المنطلق، يتطلب فهم الحرب بالوكالة تحليل أبعادها النظرية والعملية، والتفريق بينها وبين أشكال أخرى من النزاعات، مع التركيز على أسبابها، وخصائصها، والآثار التي تخلفها على الدول والشعوب المستضيفة، وهو ما يسعى هذا الفصل إلى تسليط الضوء عليه.

وقد قسمنا هذا الفصل الى مبحثين: الأول (تعريف الحرب بالوكالة ) والثاني: (الغاية من اللجوء الى الحرب بالوكالة )

## المبحث الأول: تعريف الحرب بالوكالة

جرت العادة في الأبحاث العلمية أن يتطرق الباحثون إلى بيان مفهوم المصطلحات الأكثر جدالاً على الصعيد القانوني،[1]

يشير مفهوم الحرب بالوكالة إلى الفترات التي توجد فيها قوى كبرى (إقليمية أو دولية) تتنافس على النفوذ في منطقة ما أو في العالم وتحاول هذه القوى أن تتجنب حروبًا مباشرة بينها، فتبدأ في زيادة نفوذها من خلال التدخل في بعض الدول الأصغر والتي تمثل قيمة إستراتيجية أو جغرافية أو اقتصادية، أو تقوم بدعم بعض الجماعات أو الأحزاب السياسية لإسقاط أنظمة معادية لها، أو مواليه لأعدائها.

تتطور هذه الحالة لدعم بعض القوى العسكرية داخل هذه الدول الأصغر، من طرف الدول الكبرى، وقد شهد العالم القديم العديد من هذه الحروب بالوكالة، بينما انتشرت هذه الحروب أكثر في العالم الحديث خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية أثناء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والغرب والاتحاد السوفييتي.

ولأجل ذلك سنشرع بالبحث ومن خلال مطلبين:

الأول عن أصل مصطلح الحرب بالوكالة في الإطار اللغوي والاصطلاحي و الثاني حول نشأة الحرب بالوكالة

### المطلب الأول: المعنى اللغوي والاصطلاحي للحرب بالوكالة

يراد بمصطلح الحرب بالوكالة معاني عدة، منها ما هو وارد في اللغة ومنها ما هو في الاصطلاح، وهو ما سيتم التعرض إليه، لاجل تكوين صورة أولية حيال موقف القانون الدولي العام منه.

[1] تأكيدا على ذلك يشير أندرو Mumford andrew بالقول " على مر التاريخ لا يزال البحث في الحرب بالوكالة يشهد نقصا في تحليل مفهومه ... انظر:".

**Andrew Mumford, "Proxy Warfare and the Future of Conflict," The RUSI Journal 158, no. 2 ,2013, p. 40.**

**أولا: المعنى اللغوي**

في اللغة العربية فإن معنى (وكالة) هو أسم بمعنى تكفل ، و يقال : وكلته بأمر كذا توكيلا ، و يرد التوكل بمعنى إظهار العجز والاعتماد على الغير ، فيقال واتكلت على فلان في أمري إذ اعتمدته.

أما في اللغة الانكليزية فيشير مصطلح وكالة Proxy إلى أسم مفرد، وجمعه وكالات Proxies و يرد في معاني منها:

ما أشار إليها قاموس المورد في تعريفه بأنها : "وكالة أو تفويض أو وثيقة التفويض، التي تمكن شخصاً من التصويت عن شخص آخر أو من العمل باسمه وترد أيضاً بمعنى الوكيل".

كما ترد بأنها " الوكالة أو الوظيفة أو السلطة التي يتمتع بها شخص مخول للقيام بدور نائب أو بديل عن آخر. وفي السياق اللغوي المتقدم فإن الحرب بالوكالة، لا تبعد أن تكون تخويلا أو إذناً لأداء مهام عسكرية أو قتالية تنفذ في دولة ما يقوم بها طرف ثالث بالنيابة عن دولة أخرى. [1]

**ثانيا :المعنى الاصطلاحي**

لدى الطالع على آراء المختصين في القانون الدولي العام، و القانون الدولي الإنساني بالخصوص، نجد أن تعريفات عدة تطرقت إلى تعريف الحرب بالوكالة اصطلاحاً ، إذ

يعرف جيرانت هيوز Graint Hughes الحرب بالوكالة في نطاق ضيق بالقول :

"مجموعة شبه عسكرية غير حكومية تتلقى المساعدة المباشرة من قوة خارجية".[2]

فيما يعرفها كل من : هوفمان Hoffman وبنيت Bennett و فنمور Finnemore بالقول:" صورة من صور التدخل العسكري القائم على استخدام السلاح أو التهديد باستخدامه، والتي تقوم بها دولة ضد دولة أخرى كوسيلة من وسائل الضغط ".

و يعرفها ميتشل فراستنبرغ Micheal Furstenberg تعريفاً وصفياً بالقول :

[1] محمد مجيد الأحوازي، *الحروب الحديثة والحروب بالوكالة*، دار الكتاب العربي، بيروت، 2017

[2] **Andrew Mumford, "Proxy Warfare and the Future of Conflict," The RUSI Journal 158, no. 2 ,2013, p. 44.**

" أن الوضع الشائع بين الدول المتنافسة وبدالا من المواجهة المباشرة فيما بينها، تلجأ إلى دعم مجموعات متمردة في دولة أخرى لأجل نشوب نزاع حقيقي فيها".

و أخيراً يعرفها تيرون Tyrone بأنها:

" تدخل عسكري هدفه التأثير في شؤون دولة أخرى عن طريق استخدام السلاح أو التهديد بارتكاب أعمال عنف مسلح تنفذها مجموعة مسلحة مدعومة من الدولة المتدخلة".

ومن خلال ما تقدم من تعريفات، يمكن أن نصيغ مفهوماً للحرب بالوكالة بالقول: صورة من صورة تدخل دولة في شؤون دولة أخرى عن طريق دعم مجموعات مسلحة متمردة لتأجيج نزاعات مسلحة غير دولية أو لإدامة نزاع مسلح قائم بالأصل، لاجل التأثير على الواقع الداخلي لتلك الدولة وجني مصالح بعيدة المدى دون أن تظهر بمظهر المتدخل المباشر في ذلك النزاع.

**المطلب الثاني: نشأة الحرب بالوكالة ونماذج عنها**

هي حرب تنشأ عندما تستخدم القوى المتحاربة أطرافا أخرى للقتال بدلا عنها بشكل مباشر. رغم أن القوى استخدمت حكومات أخرى كوكلاء للحرب، إلا أن المرتزقة والأطراف العنيفة غير القانونية وأطراف أخرى يتم استخدامها بشكل أكثر ، حيث تأمل القوى أن تتمكن هذه الأطراف من ضرب أطراف أخرى دون الانجرار إلى حرب شاملة.

حدثت بعض الحروب بالوكالة في نفس الوقت الذي حدثت فيه حروب شاملة. من شبه المستحيل أن تحدث حروب خالصة بالوكالة، حيث أن الأطراف الوكيلة قد يكون لها أهدافها الخاصة التي قد تنحرف عن مصالح الأطراف التي وظفتها.[1]

عادة ما يكون استخدام حروب الوكالة أفضل استخدام خلال الحروب الباردة، حين تصبح ضرورة لإجراء نزاع عسكري مسلح بين طرفين متحاربين بينما تستمر الحرب الباردة.

من بينها:

[1] عبد الله الأشعل، *القانون الدولي والنظام العالمي الجديد*، دار الشروق، القاهرة، 2001 ص 46

**1- الحرب الأهلية الإسبانية**

تعتبر الحرب الأهلية الإسبانية نزاعا شهيرا يحمل معالم الحرب بالوكالة. بدأ النزاع ما بين الجمهورية الإسبانية الثانية والوطنيين المواليين لفرانشيسكو فرانكو، وبعد فترة قصيرة، انضمت ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية إلى جانب الوطنيين، بينما وقف الاتحاد السوفييتي إلى جانب الجمهورية الإسبانية خدمة هذه الحرب كأرض للتجارب على التكتيكات العسكرية والأسلحة التي تم استخدامها لاحقا في الحرب العالمية الثانية.

**2- الحرب الباردة**

كانت الحروب بالوكالة شائعة خلال الحرب الباردة، لأن القوى العظمى المسلحة نوويا (الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة لم تشأ أن تحارب بشكل مباشر، لأن ذلك يتضمن المخاطرة بنشوب حرب نووية) انظر التدمير المشترك المؤكد تم استخدام الوكلاء في نزاعات حصلت في أفغانستان وأنغولا وكوريا وفيتنام والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية.

**3- الحرب الأهلية اليونانية:**

كانت الحرب الأهلية اليونانية أول حرب بالوكالة، والتي نشأت فور انتهاء الحرب مع العالمية الثانية كاد المتمردون الشيوعيون أن يطيحوا بالحكومة اليونانية المتحالفة الغرب وذلك بدعم مباشر محدود من الدول السوفيتية المتحالفة والدول العميلة في يوغسلافيا وألبانيا وبلغاريا تمكن الشيوعيون اليونانيون من السيطرة على معظم اليونان، إلا أن هجوما معاكسا قويا شنته الحكومة اليونانية أجبرهم على التراجع. تمكن الحلفاء الغربيون من الفوز، ويعود ذلك بشكل رئيسي لانقسام أيديولوجي حصل بين ستالين وجوزيف بروز تيتو رغم أن تيتو كان متحالفا مع المتمردين، إلا أنه قام بإغلاق حدود يوغسلافيا بوجه مناصري جيش التحرير اليوناني الشعبي الذين وقفوا إلى جانب ستالين رغم قلة الدعم المادي المباشر من الاتحاد السوفيتي، حذت ألبانيا حذو يوغسلافيا، مما أدى إلى توقف دعم المتمردين، وهذا ما أدى إلى انهيار التمرد.[1]

[1] محمد مجيد الأحوازي، *الحروب الحديثة والحروب بالوكالة*، دار الكتاب العربي، بيروت، 2017 ص26

**4- الحرب الكورية:**

خلال الحرب الكورية، ساعد الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية الشيوعيين في كوريا الشمالية ضد قوات الأمم المتحدة التي تقودها الولايات المتحدة، لم يدخل الاتحاد السوفيتي الحرب بشكل مباشر، رغم أن البعض ادعى أن الاتحاد السوفيتي أرسل طيارين لقيادة طائرات ميج-5- المصلحة الشيوعيين من ناحية أخرى، لم تدخل الصين الحرب بشكل مباشر، إلا أنها أرسلت آلافا من "المتطوعين" سنة 1950، وهو ما منع تحالف الأمم المتحدة من هزيمة حكومة الشمال الشيوعية.

**5- ألمانيا:**

دعم ألمانيا الشرقية سراً جماعة الجيش الأحمر الذي بدأ نشاطه سنة 1968 ونفذ سلسلة من الهجمات الإرهابية في ألمانيا الغربية خلال السبعينات وبحجم أقل خلال الثمانينات، بعد إعادة توحيد ألمانيا في 1990 اكتشف أن جماعة الجيش الأحمر تلقت دعما ماليا ولوجستيا من اشتازي، منظمة الأمن والمخابرات في ألمانيا الشرقية، كما قام 5اشتازي بتزويد عدة إرهابيين ببطاقات شخصية جديدة وفرت لهم المأوى لم يكن من مصلحة الجماعة وألمانيا الشرقية أن ينظر إليهم على أنهم متعاونون، فقد جادل المتعاطفون مع الجماعة أنهم أرادوا إنشاء مجتمع اشتراكي حقيقي مخالف لما كان في ألمانيا الشرقية، بينما كانت ألمانيا الشرقية منخرطة في عملية أو ستوبوليتك، ولم يكن في مصلحتها أن تكشف مشاركتها المباشرة في دعم منظمة ارهابية تعمل داخل ألمانيا الغربية.[1]

**6- حرب فيتنام:**

خلال حرب فيتنام، زود الاتحاد السوفيتي فيتنام الشمالية وفيت مين بالتدريب والخدمات اللوجستية والعتاد العسكري، ولكن على عكس القوات المسلحة الأمريكية، قاتل الاتحاد السوفيتي في الحرب عن طريق وكلائه ولم يدخل الحرب بشكل مباشر.[2]

[1] محمد مجيد الأحوازي، *الحروب الحديثة والحروب بالوكالة*، ص 28 مرجع سابق

[2] عبد العزيز بن عبد الله، "مفهوم الحرب بالوكالة في القانون الدولي"، *مجلة دراسات قانونية وسياسية*، جامعة الجزائر، العدد 19، 2021

**7- افغانستان في الثمانينات:**

خلال الحرب ما بين المجاهدون والإتحاد السوفيتي أثناء الغزو السوفيتي لأفغانستان، زودت الولايات المتحدة المجاهدين بالأسلحة والإمدادات والتدريب.

**8- لبنان 1982**

خلال الحرب الأهلية اللبنانية، دعمت سوريا الجبهة اللبنانية التي هيمن عليها المسيحيون الموارنة، بينما قامت عدوة، سوريا، إسرائيل، بدعم الجبهة اللبنانية بشكل مثير للاهتمام حيث بتزويدهم بالأسلحة والمال والدبابات من ناحية أخرى، قام الاتحاد السوفيتي بدعم سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية اليسارية.

**9- البرتغال وموزمبيق**

بعد انتهاء ثورة القرنفل انقلاب عسكري يساري سنة 1974 ضد الدكتاتورية التي كانت قائمة في البرتغال، كان على البرتغال أن تنسحب من اخر مستعمراتها في أفريقيا أنغولا و(موزمبيق)، حتى ذلك الوقت كانت البرتغال تحارب ثلاث حركات تحرر رئيسية في أنغولا) جبهة أنغولا للتحرر الوطني، والحركة الشعبية لتحرير أنغولا حزب العمل ويونيتا وواحدة في (موزمبيق) جبهة تحرير (موزمبيق) (انظر: حرب الاستعمار البرتغالية (رغم أن انتقال السلطة سار بشكل سلمي في موزمبيق، إلا أن كلا من حركات التحرر الثلاث في أنغولا حصلن على دعم بسيط من مجموعة من الدول أثناء حرب الاستقلال الأنغولية، وهو ما أدى إلى تنافسهم على السلطة، وبالتالي أصبح انتقال السلطة أمرا عسيرا.[1]

كانت الجبهة الشعبية و مبدئيا، يونيتا (حركة) منشقة عن جبهة أنغولا) ميالتين إلى اليسار ومدعومتين من الدول الاشتراكية، بينما كانت جبهة أنغولا، أقوى الحركات الثلاث، مدعومة بشكل رئيسي من زائير بعد اتفاق ألفور في بداية 1976، والذي اتفقت بموجبه الحركات على تشكيل حكومة مؤقتة بالاشتراك مع البرتغال على أن يتم منح أنغولا الاستقلال

[1] محمد مجيد الأحوازي، *الحروب الحديثة والحروب بالوكالة*، ص 36 مرجع سابق

في شهر نوفمبر من نفس السنة، قررت الولايات المتحدة أن تدعم جبهة أنغولا، وهو ما أدى إلى استئناف القتال بين الحركات الثلاث وانهيار الاتفاق.

انضمت زائير ونظام الفصل العنصري في أفريقيا الجنوبية إلى الولايات المتحدة في دعم جبهة أنغولا ويونيتا، كلا لأسبابها الخاصة، وذلك بهدف انتزاع العاصمة لواندا من سيطرة الحركة الشعبية قبل حلول يوم الاستقلال. تمكنت الحركة الشعبية من الصمود في العاصمة وإعلان الاستقلال بفضل الدعم الكوبي والسوفيتي الذي تدفق في أخر أيام الحرب، تمكن الجيش الأنغولي بمساعدة من الكوبيين من إبادة جبهة أنغولا والزئيريين، كما تمكنت من دفع يونيتا، بعد تراجع الجنوب أفريقيين، إلى جيوب نائية جنوب شرق أنغولا استمرت يونيتا في الحصول على الدعم من الولايات المتحدة.

كما قامت جنوب إفريقيا بغزو جنوب أنغولا بشكل متكرر بهدف ملاحقة منظمة جنوب غرب إفريقيا الشعبية ودعم يونيتا التي تمكنت من استعادة مناطق واسعة من جنوب أنغولا. بعد اشتباك كبير في جنوب شرق أنغولا شارك فيه الجيش الأنغولي والكوبيون ومنظمة جنوب غرب إفريقيا ويونيتا والقوات الجنوب إفريقية، وافقت جنوب إفريقيا على الانسحاب من أنغولا وجنوب إفريقيا ومنح الاستقلال لناميبيا، كما وافقت كوبا على إخراج قواتها خارج أنغولا، على الرغم من الانتخابات التي جرت سنة 1992 ، والتي فازت فيها الحركة الشعبية، لم تنته الحرب الأهلية الأنغولية إلا سنة 2002. لم تعترف الولايات المتحدة بالحكومة الأنغولية إلا سنة 1993. في موزمبيق، تسلمت حركة التحرير الوحيدة جبهة تحرير موزمبيق (زمام الأمور، قامت حكومة موزمبيق اليسارية بدعم حركات التحرر ضد الحكومات التي تقودها الأقلية البيضاء في روديسيا) تعرف الآن بزيمبابوي ونظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.[1]

قامت الحكومة الروديسية بتنظيم وتدريب جماعة متمردة معادية للشيوعية اسمها المقاومة الوطنية الموزمبيقية، وهو ما أدى إلى اندلاع الحرب الأهلية الموزمبيقية بعد أن

[1] **كينيث والتز**، *نظرية السياسة الدولية*، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبوظبي، 2001. ص 68

انهارت روديسيا وتحولت إلى زيمبابوي، قامت جنوب إفريقيا بدعم المقاومة الوطنية الموزمبيقية حتى انهار نظام الفصل العنصري، قامت موزمبيق وحركة المقاومة الوطنية بتوقيع اتفاق سلام سنة 1992.

**10-إسرائيل ومصر 1973:**

وصف البعض النزاع بين إسرائيل والدول العربية على أنه حرب بالوكالة، حيث اعتبرت إسرائيل وكيلة الولايات المتحدة، بينما اعتبرت مصر وكيلة الاتحاد السوفيتي إلى أن قامت بطرد السوفيت سنة 1972.

**11-لبنان وإسرائيل 2006:**

اعتبر الخبراء والمحللون أن حرب تموز 2006 بين لبنان المتمثل بحزب الله وإسرائيل هي حرب بالوكالة بين إيران والولايات المتحدة

**12-الازمة الكوبية:**

يعتبر النزاع طويل المدى بين الولايات المتحدة وحكومة كوبا الشيوعية خلال وبعد الثورة الكوبية أبرز مثال على حرب الوكالة في أمريكا اللاتينية، قامت الولايات المتحدة بعدة محاولات للإطاحة بحكومة كوبا، وذلك باستخدام المنفيين الكوبيين كوكلاء، حيث يعتبر فشل غزو خليج الخنازير سنة 1961 أحد أسوء هذه المحاولات سمعة.

**13- حرب الكونغو الثانية**

تعتبر حرب الكونغو الثانية أكبر حرب بالوكالة منذ نهاية الحرب الباردة، حيث استخدمت حكومات الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا و ربما ما زالوا يستخدمون) أطرافا أخرى مسلحة غير نظامية للقتال نيابة عنها.[1]

**14-حرب كارجيل**

كان نزاع كارجيل نزاعا مسلحا ما بين الباكستان والهند حدث ما بين مايو ويوليو 1999 على طول خط التحكم في كارجيل، كشمير وأماكن أخرى، نشبت الحرب بسبب تسلل الجنود

[1] محمد مجيد الأحوازي، *الحروب الحديثة والحروب بالوكالة*، ص41 مرجع سابق

الباكستانيين والمقاتلين الكشميريين إلى مواقع على الجانب الهندي من خط التحكم خلال الشتاء، عندما تخلي كل من الهند والباكستان مواقعهما العسكرية خلال المراحل الأولى من الحرب، ألقت باكستان اللوم بشكل كامل على المقاتلين الكشميريين.[1]

**15- سوريا 2011 - 2017**

يجمع الخبراء أن الحرب في سوريا وما رافقها من تطورات على الارض ومن تحالفات تحولت إلى حرب بالوكالة بين روسيا وإيران تمثلها قوات النظام السوري وما يساندها من قوات حزب الله من لبنان وباقي الحلفاء وبين السعودية ودول الخليج وأمريكا وحتى إسرائيل.

**16- أوكرانيا 2022**

الحرب في أوكرانيا، خصوصًا بعد الغزو الروسي في فبراير 2022، توصف بأنها حرب بالوكالة بين روسيا والغرب (وخاصة الولايات المتحدة وحلف الناتو)، وذلك للآتي:

الأطراف المباشرة:

أوكرانيا :تدافع عن أراضيها ضد الغزو الروسي.

روسيا :تزعم أنها تسعى لحماية أمنها القومي ومنع توسع الناتو.

الأطراف غير المباشرة (الراعية والداعمة):

الولايات المتحدة وحلف الناتو: دعموا أوكرانيا بمليارات الدولارات من الأسلحة، الاستخبارات، والتمويل، قدموا تدريبًا لقواتها، فرضوا عقوبات اقتصادية قاسية على روسيا.

روسيا: تعتمد على دعم من بعض الدول مثل إيران (التي ورد أنها زودتها بطائرات مسيّرة)، وكوريا الشمالية (وفق تقارير عن إرسال ذخائر).

تدعم فصائل انفصالية في دونيتسك ولوهانسك منذ 2014.

كما أن هنالك عدد من المتطلبات لابد من توافرها لكي يمكن القول بأنها حرباً بالوكالة، وهي متطلبات سلط عدد من الفقهاء الضوء عليها تارة، وصرحت بها المحاكم الدولية تارة أخرى وعلى العموم فإن المتطلبات تدور وجوداً وعدماً في الآتي ذكره:

[1] **كينيث والتز**، *نظرية السياسة الدولية* ص 82 مرجع سابق

وجود دور للدولة المتدخلة، إما في صورة المشاركة في العمليات القتالية الخطط العسكرية. التي تقوم بها المجموعات المسلحة، أو بصورة التدخل بوضع تدخل الدولة المباشر أو غير المباشر في التنظيم الهيكلي للمجموعات المسلحة، كتعيين قادة الوحدات العسكرية في المجموعات المسلحة على سبيل المثال.[1]

ضرورة وجود تنسيق متبادل بين الدولة الداعمة (المتدخلة) والمجموعات المسلحة، والتنسيق يعني عدم اتخاذ المجموعات المسلحة أية عملية عسكرية أساسية من دون الرجوع إلى الدولة الداعمة لها ومصادقتها مسبقاً.

تدخل الدولة عن طريق الإشراف والمراجعة والتدقيق والتحليل ذات الصلة بمجريات العمليات العسكرية التي تقوم بها المجموعات المسلحة، والموضوعة سلفاً من الدولة المتدخلة أو الداعمة للوصول إلى الهدف المنشود.

[1] **سمير أمين**، *العولمة والتهميش في العالم العربي*، دار الفكر، بيروت، 2005. ص 50

## المبحث الثاني: الغاية من اللجوء إلى الحرب بالوكالة

عكف باحثون كثر، ومنذ فترة ليست بالقصيرة على الحقائق حيال غايات الدول باللجوء إلى الحرب بالوكالة، وكانت الجهود منصبة على تساؤل البعض منهم بشأن الأفضلية للجوء الدول إلى الحرب بالوكالة كبديل عن قيام نزاع مسلح دولي.

### المطلب الأول: توسيع أمد نزاعات مسلحة غير دولية قائمة

يتطلب توسيع أمد النزاعات تحليلا دقيقا للعوامل التي تطيل أمدها وتزيد من تعقيدها سواءا على المستوى المحلي او الإقليمي أو الدولي ، في هذا المطلب تطرقنا الى توسيع أمد النزاعات المسلحة غير دولية قائمة وذلك من خلال تعريفها ومراحلها وتوسيع امد النزاعات

**أولا: تعريف النزاعات المسلحة غير الدولية:**

إن تحديد مفهوم النزاعات المسلحة غير الدولية ما زال مثار جدل كبير لعدم إمكانية الاتفاق على ضوابط موضوعية يمكن على أساسها تمييز هذه النزاعات عن غيرها، فقد حاول الفقه الدولي منذ القدم تحديد مضمونها مضيقا فيها تارة، وموسعا فيها تارة أخرى، إلى جانب الدور الذي لعبته النظرية التقليدية في التفرقة بين الحروب الدولية والحروب الأهلية[1]، كما تعتبر محاولة المعهد الدولي لدراسة الحروب الداخلية أو محاولة فقهية دولية عامة لدراسة الحروب الأهلية – كما كان يطلق عليها آنذاك– وكان قراره الصادر عام 1900 أول قرار جاد فيما يخص " الحروب الأهلية وواجبات الدول الأخرى" ومن الملاحظ عليه أنه جاء بدون تعريف للحروب الأهلية وذلك لاعتبارات سياسية كثيرة في تلك الفترة وخصوصا ما يتعلق من وليدة الدولة القومية في أوروبا وكذلك إحترام لمبدأ سيادة الدولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعلى نفس النهج من الاعتبارات القانونية الدولية جاءت المعاهدات الدولية المنظمة لشؤون الحرب (قوانين الحرب آنذاك خالية من أي تعريف للنزاعات المسلحة غير

[1] عبد العزيز بن عبد الله، "مفهوم الحرب بالوكالة في القانون الدولي"،ص 50مرجع سابق

الدولية ، لكن كانت هناك محاولات فقهية كثيرة لدراستها أثناء اندلاع الحرب الأهلية الإسبانية في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين).[1]

**ثانيا: مراحل النزاع الدولي غير مسلح**

توضح الحروب الأهلية التالية كيفية تطبيق مراحل النزاع المسلح غير الدولي، المبينة أعاله، في ظل القانون الدولي التقليدي إن هذه وغيرها من الحروب الأهلية، التي شهدها النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، قد ساعدت في تشكيل القانون الذي يحكم مثل هذه النزاعات.

**أ- الحرب الأهلية الأمريكية:**

بدأت الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865 ) بعد أن أعلنت أول سبع واليات، ثم تلاها أربع واليات، انفصالها عن الاتحاد، الدولة الفيدرالية، لتشكيل الولايات الفيدرالية الأمريكية .

وعارضت الحكومة الفيدرالية هذا الانفصال، وحشدت جيشا ضخمًا لقمع التمرد .وكان النزاع الذي تلا ذلك يحمل دون شك ملامح حرب دولية. وذهب "أوبنهايم" إلى أنه على الرغم من أن دستور الدولة الفيدرالية يطرح أن أي حرب بين الولايات الأعضاء أو بين والية أو أكثر من الولايات الأعضاء والدولة الفيدرالية تُعد غير قانونية ( وتعد تمردًا من الناحية الدستورية)، فإن هذه النزاعات كانت تُعد حروبًا من زاوية أغراض القانون الدولي .

كما ذهب إلى أن "حرب الانفصال داخل الولايات المتحدة بين الولايات الأعضاء في الشمال والجنوب خلال الفترة 1861-1865 كانت حربا حقيقية على أن "ديفيد تيرنز" يوضح أن باستخدام مصطلح الحرب" الأهلية "في التوصيف الأوسع نطاقا للنزاع، أي الحرب الأهلية الأمريكية، فإن كل من التاريخ واللغة الإنجليزية "يؤكد دون لبس أن النزاع كان في الأساس غير دولي من حيث طبيعته

[1] محمد مجيد الأحوازي، *الحروب الحديثة والحروب بالوكالة*، ص43 مرجع سابق

**ب- الحرب الأهلية الفنلندية:**

أعلنت فنلندا استقلالها في 6 ديسمبر / كانون الأول من عام 1917 ،حيث كانت حتى ذلك الحين جزءًا من روسيا وفي الأسابيع التي تلت ذلك، اعترفت بها كدولة مستقلة كل من الحكومة البلشفية في روسيا، السويد، ألمانيا، فرنسا، النرويج والدانمارك كانت الحالة السياسية في فنلندا متوترة، فقد كان الحمر الثوريون، الذين يمثلون الطبقات الدنيا و يعارضون البيض الذين يمثلون الطبقة الأقوى.

ونجح التمرد الأحمر في الاستيلاء على السلطة في الجنوب السياسية البرجوازية الحضرية ( بما في ذلك العاصمة هلسنكي)، وانسحبت الحكومة البيضاء والجيش إلى الشمال وانقسمت فنلندا وسكانها – حيث تمتع كل نظام منهما بقدر كبير من التأييد .[1]

**ج – الحرب الأهلية الإسبانية:**

إستمرت الحرب الأهلية الإسبانية من عام 1936 إلى عام 1939 بين الحكومة الجمهورية والقوميين بقيادة الجنرال "فرانكو" ويمكننا اعتبار أن الحرب الأهلية الإسبانية، مثلها مثل الحرب الأهلية الفنلندية، قد جرى تدويلها وفقًا للمعايير الراهنة نظرًا للمشاركة الأجنبية فيها، لقد كان "نزاعًا غير دولي" يتسم بالمرارة والوحشية، حيث لم ينل المتمردون القوميون اعترافًا بحالة الحرب ومع ذلك، زعم وأعلن الطرفان، رغم أنهما غير ملزمين بذلك قانونًا، احترامهما لقوانين الحرب، الحكومة الجمهورية، على سبيل المثال، أنها ستعامل المعارضين المعتقلين وفقًا للقانون العسكري لأسرى الحرب، وأعلن القوميون أنهم سيحترمون قوانين وأعراف الحرب "بأقصى دقة."

**ثالثا: توسيع أمد النزاعات:**

أن الأمثلة لكثيرة حيال التدخل المدعوم عسكرياً بصورة حرب بالوكالة، ومنها على سبيل المثال تدخل الصين لدعم جناح باثيت لاو العسكري Pathet Lao عام 1851 في جمهورية لأوس Laos، وتدخل الإتحاد السوفيتي السابق بدعم إتحاد الشعب الإفريقي

[1] عبد العزيز بن عبد الله، "مفهوم الحرب بالوكالة في القانون الدولي"، ص 63

الزيمبابوي عام 1862، وتدخل الولايات المتحدة لدعم حركة المجاهدين في أفغانستان عام 1891، وغيرها من الأمثلة التي تثبت تورط دول بدعم مجموعات مسلحة تقاتل في نزاعات مسلحة غير دولية.[1]

وفي هذا الشأن ركز عدد من الباحثين مؤخراً ومنهم ديانا الفيرني و بيتر سالسبري، جل دراساتهم القانونية حيال النزاعات المسلحة الدائرة في منطقة الشرق الأوسط، وبالخصوص النزاعات المسلحة التي شهدتها كل من سوريا واليمن، وفيما إذا كانت هذه النزاعات المسلحة تدخل ضمناً تحت إطار الحرب بالوكالة، إذ تشير ديانا الفيرني بالقول :" أن من أبرز النزاعات المسلحة غير الدولية المدولة تبدوا قائمة في الوقت الحاضر في النزاع الدائر في سوريا"، ثم تضيف :" لا يمكن أن نطلق على النزاع الدائر في سوريا بأنها حرب بالوكالة بالمطلق، إلا في حالة واحدة وبين طرفين إثنين: وهما السعودية وإيران".

إن وجهة النظر المتقدمة، نعتقد أنها قاصرة وغير منطقية على إعتبار أن النزاع المسلح الدائر، إنما يجسد نزاعاً للهيمنة بين الأقطاب الدولية أي بين روسيا من جهة والغرب من جهة أخرى قبل أن يكون إقليمياً بين إيران والسعودية وهو بالفعل يجسد حرباً بالوكالة بالنيابة عن هذه الدول مجتمعة.

أما بيتر سالسبري فيشير إلى النزاع المسلح الدائر في اليمن، بالقول فبينما تعتقد السعودية أن الحوثيين يخوضون حرباً بالوكالة عن إيران، إلا أن ذلك ليس كافياً بحد ذاته، إذ لا يشير الواقع بأن إيران تملك السيطرة الكاملة عليهم"، وفي المقابل يشير أيضاً:" أن الحرب الدائرة في اليمن هي حرب بالوكالة طرفاها إثنان وهما السعودية وإيران، وهي إنعكاس لتوتر عميق بين هاتين الدولتين في أكثر من منطقة تشهد نزاعات مسلحة تدار من قبلهما".

من خلال ما تقدم يتضح أنه و في الأغلب يكون تدخل الدولة في شؤون دولة أخرى بصورة حرب بالوكالة عن طريق إختيار طرف ثالث هو مجموعة مسلحة، عند وجود نزاع مسلح غير دولي قائم بالأساس، إذ قد تنشأ للدولة المتدخلة، مصلحة عليا في إدامة نزاع

[1] عبد الله الأشعل، *القانون الدولي والنظام العالمي الجديد*، ص 56 ، مرجع سابق

مسلح يدور بين جيش نظامي وبين مجموعات مسلحة، لتكون الأخيرة هي الوسيلة في التدخل.

بعبارة أخرى تظهر مصلحة للدولة الداعمة للمجموعات المسلحة، لا لأجل الدعم بحد ذاته لتلك المجموعة، بقدر ما تختزل الدولة المتدخلة غاية معينة تعود إليها بالفائدة، ومن أجل تلك الغايات التي هي إستنزاف قدرات الدولة المتدخل فيها إقتصادياً وأمنياً، ولتكون صورا مصداقاً للمقولة المشهورة" الغاية تبرر الوسيلة" ، لجعلها دولة ضعيفة يمكن فيما بعد فرض إملاءات محددة عليها للتنازل والتسوية، أو لأجل وصول الدولة المتدخل فيها إلى حالة من التصدع والانهيار ومن ثم التقسيم، إذ تشير الإحصائيات إلى نشأة عدد كبير من النزاعات المسلحة خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية[1]

**المطلب الثاني: تأجيج النزاعات المسلحة الجديدة**

إن نظرة فاحصة لأكثر النزاعات المسلحة غير الدولية وتحليلها وفق سياقات العقل والمنطق، سيتضح أمر غاية في الغرابة وهو ذات صلة بمن، أين، لماذا و لمصلحة من، ومصدر الأسلحة المستعملة في النزاع خصوصاً وأنها متنوعة ومتطورة في أحيان كثيرة، فيما لا يجد المقاتل النظامي المشارك فيها – على سبيل المثال في أفريقيا – ما يكفيه لسد رمقه من الطعام.

تجيبنا فرجينيا هارت ايزيل Virginia Hart Ezell بالقول :" شهدت أفريقيا وخلال عقد السبعين وبداية العقد الثمانين من القرن المنصرم، زيادة ملفتة للنظر في تسليح المجموعات المسلحة المتمردة، ومن خلال سياسة التي إتبعها الإتحاد السوفيتي السابق، خلال حقبة الحرب الباردة آنذاك للسيطرة وتوسعة النفوذ في بلدان هذه القارة الفقيرة".

أما فيما يخص خلفية النزاعات المسلحة غير الدولية و نشأت المجموعات المسلحة المقاتلة ضد الجيوش النظامية في بلدانها، هو عادة ما يتصل بالتنوع الإثني أو العرقي الذي

[1] محمد مجيد الأحوازي، *الحروب الحديثة والحروب بالوكالة*،ص 63، مرجع سابق

يتصف به شعب دولة ما، لتستغله دول أخرى لإثارة المشاكل وإشعال فتيل النزاعات المسلحة بين أبناء الأمة الواحدة من خلال دعم جانب على آخر.[1]

إن بث الكراهية بين أبناء الوطن الواحد من خلال التركيز على جوانب محددة، كأن تكون لها خلفيات تاريخية موغلة بالقدم، عرقية كانت أم أثنية، ستكون وقوداً مناسباً للدول المتدخلة لإضعاف دول أخرى، وبالتالي فإنها نزاعات مسلحة لا تقوم على أسباب حقيقية بقدر ما أنها – في الأغلب – مصطنعة، وهو ما يوجزه كل من ساث لازار Sath Lazar و لورا فالنتيني Laura Valentini بالقول :" إن هذه المجموعات لا تقاتل بالوكالة فحسب، بل أنها تقاتل في حرب مصطنعة".

وأخيراً لمصلحة من يقاتل هؤلاء بعضهم البعض الآخر، وخصوصاً في دول العالم الثالث، فيكون بأن هنالك مجموعات مسلحة عادة ما تنشط لأجل السيطرة على الموارد الطبيعية كتجارة ألماس في أنغولا وسيراليون على سبيل المثال، وبعبارة أخرى عائدات اقتصادية محدودة القدر، مقابل توسع نفوذ دول أخرى داعمة لتلك المجموعات للسيطرة على كامل اقتصادها.

وهنا أن الإجابات المتقدمة ستختصر الطريق أمام أي باحث يرغب في الكشف عن حقيقة ما يجري في عالم اليوم من نزاعات مسلحة غير دولية، أضعفت الكثير من الدول وجعلت منها ساحة لتصفية الحسابات بين دول أخرى مهيمنة على الساحة الدولية[2] أو الإقليمية، من المؤكد أن ما أدلى به المختصون في ما سبق، سيثير أسئلة أخرى لها صلة بموضوع البحث فعلى سبيل المثال إنبرى عدد من الباحثين إلى إبداء آرائهم حول من يدعم قيام النزاعات المسلحة بالتركيز على قضايا محددة، إذ وعلى سبيل المثال يذكر تولي Towle بالقول " إن استخدام طرف ثالث للإنخراط في حرب هو ليس بالأمر الجديد، إذ

[1] حنان بوساحة، "الحروب الحديثة وانعكاساتها على السيادة الوطنية"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 112، 2022.

[2] عبد العزيز بن عبد الله، "مفهوم الحرب بالوكالة في القانون الدولي" ص 68

شهدت فترة الحرب الباردة الكثير من النزاعات المسلحة التي وقعت بفعل تأثير قوى عظمى، من غير أن يكون تدخلها مباشراً في العمليات القتالية".

وفي مثال آخر، أقدمت الولايات المتحدة عام 1851 بدعم مجموعة مسلحة في غواتيمالا للإطاحة بنظام(جاكوبو اربينز) الشيوعي، منعا لأي موطئ قدم قد يستفاد منه الاتحاد السوفيتي الأسبق في التأثير على سياسة دول أمريكا اللاتينية، وهو ما تحقق بالفعل من خلال الإطاحة بنظام جاكوبو اربينز بأقل تكلفة وبدون أن توجه أصابع الاتهام إلى

الولايات المتحدة بدعم مجموعة مسلحة قاتلت الجيش النظامي في غواتيمالا. ولا زالت الولايات المتحدة تعتمد بشكل كبير على الحرب بالوكالة، إذ هي أقل تكلفة وأكثر شرعية

من القيام بعمل عسكري مباشر، تجاه دول أخرى تتقاطع مصالحها مع الولايات المتحدة. فضلا عن إنها وسيلة فضلى للحفاظ على سمعتها من أي تهمة بالتدخل في شؤون دول أخرى بالإستناد إلى الفقرة (1) من المادة (2) من ميثاق الأمم المتحدة التي حظرت على الدول هذا التصرف.

لقد جرت العادة ألا يتخذ صناع القرار في الدول، لخوض نزاعات مسلحة مع دول أخرى، إلا بما يتوافق وأحكام القانون الدولي العام وبالذات المشار إليها في ميثاق الأمم المتحدة

وفقاً للمادة (12) من الفصل السابع لتشكيل هيئة أركان حرب، والمادة (51) ذات الصلة بحق الدفاع الشرعي[1]، ومن ثم فإن أية عملية عسكرية خارجة عن نطاق هاتين المادتين ستكون تحت عنوان العدوان، ومن ثم يعني ذلك قيام المسؤولية الدولية. وللخروج عن مأزق المسؤولية الدولية وتبعاتها، تلجأ الدول إلى بديل آخر وهي الحرب بالوكالة التي تعود بمنافع كثيرة لخصها باحثون في هذا الشأن ومنهم كريستنسين توماس Christensen Thomas وجاك سيندر (Jack Snyder) بالقول :" أن تدخل دولة ما ودعمها لمجموعة مسلحة في محاربة جيش نظامي ، سيكون أقل تكلفة للتأثير في مجريات نزاع مسلح غير

[1] المادة 51 من مثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالدفاع الشرعي

دولي قائم في دولة أخرى، وبالذات عندما ترتكب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، إذ ستكون الدولة الداعمة بعيدة عن أية مسؤولية دولية مباشرة، ومن جهة أخرى ستبقى الدولة المتدخلة صاحبة تأثير كبير على حاضر و مستقبل الوضع الأمني في الدولة المتدخل فيها، على عكس النزاعات المسلحة التي تجري بين الدول والتي تصل في العادة إلى تسوية سلمية، لتنتهي معها أدوات الضغط والتأثير المتبادل".[1]

[1] عادل عبد المجيد ، مدى مشروعية الحروب بالوكالة في ظل قواعد القانون الدولي الإنساني محمود أطروحة دكتوراه جامعة عين شمس – كلية الحقوق سنة 2019 ، ص 18

**خلاصة الفصل:**

يتبيّن من خلال هذا الفصل أنّ الحرب بالوكالة ليست مجرّد ظاهرة طارئة أو جديدة في العلاقات الدولية، بل هي استراتيجية متجذرة في تاريخ النزاعات، برزت بشكل واضح خلال فترة الحرب الباردة، وتطوّرت في العقود الأخيرة لتصبح أداة معقدة لتصفية الحسابات بين القوى الكبرى والإقليمية، دون الانخراط المباشر في القتال.

وقد تمّ خلال هذا الفصل الوقوف على التعريفات المختلفة للحرب بالوكالة، والتمييز بينها وبين الحروب التقليدية، مع تحليل خصائصها الأساسية، كغياب المواجهة المباشرة، وتعدد الأطراف، وتوظيف الفاعلين غير الحكوميين، إضافة إلى طابعها غير المتكافئ والمعقّد.

كما تم التطرق إلى الدوافع المتعددة التي تقف وراء لجوء الدول إلى هذا النوع من الحروب، سواء كانت جيوسياسية، أو أمنية، أو اقتصادية، إلى جانب استعراض بعض النماذج التاريخية والمعاصرة التي جسّدت هذه الظاهرة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إنّ الحرب بالوكالة تمثل تحديًا حقيقيًا للأمن والسلم الدوليين، لما تخلّفه من آثار مدمّرة على الدول المستضيفة، وعلى المستوى الإنساني، كما تطرح إشكاليات قانونية وأخلاقية كبيرة تتطلب تدخلاً دوليًا فاعلًا للحد من تداعياتها.

# الفصل الثاني:

## موقف العدالة الدولية من الحرب بالوكالة "دراسة حالة"

## الفصل الثاني: موقف العدالة الدولية من الحرب بالوكالة "دراسة حالة"

تُعدّ العدالة الدولية أحد الركائز الأساسية لضمان الاستقرار العالمي وتحقيق مبادئ القانون الدولي، لا سيما في ظل النزاعات المسلحة المعاصرة التي إتّخذت أشكالًا جديدة وأكثر تعقيدًا، ومنها الحرب بالوكالة، وقد أفرزت هذه الأخيرة تحديات قانونية وأخلاقية عميقة، إذ غالبًا ما تُدار خلف ستار من الإنكار الرسمي، وتُنفذ عبر أطراف غير حكومية أو جهات محلية مدعومة خارجيًا، مما يصعّب من مهمة تحميل المسؤولية وملاحقة الإنتهاكات أمام الهيئات القضائية الدولية.

في هذا السياق، تُمثل الحرب في أوكرانيا نموذجًا صارخًا لحرب بالوكالة ذات أبعاد متعددة، حيث إمتزجت فيها التدخلات الخارجية الصريحة والضمنية، وبرزت فيها ملامح الصراع بين قوى كبرى تتنازع النفوذ عبر أدوات عسكرية، سياسية واقتصادية، وقد طرحت هذه الحرب إشكالات قانونية معقدة أمام العدالة الدولية، خصوصًا فيما يتعلق بتحديد المسؤوليات، ومساءلة منتهكي القانون الدولي الإنساني، والتعامل مع الجرائم التي تُرتكب بإسم أطراف غير حكومية مدعومة من دول أخرى.

يواجه القانون الجنائي الدولي عدداً متزايداً من التحديات منها ما نظم وفقاً للقواعد القانونية التي إحتوتها النظم الأساسية للمحاكم الجنائية الدولية، ولاسيما في مسألة تحريك المسؤولية الجنائية ضد أي شخص مهما علت رتبته المدنية أو العسكرية، ومنها ما لم ينظم إلى الآن وهو ما يجسد محور هذا المبحث، وبعبارة أخرى تحريك المسؤولية الجنائية الفردية كحكم تبعي في حال إدانة دولة ما بالتدخل في شؤون دولة أخرى من خلال دعم عات مسلحة فيها، ولاسيما تلك المتهمة بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني.

إن العلاقة بين قواعد عامة توصف بالأولية (Primary Rules) تنظم مسؤولية الدول وبين قواعد أخرى توصف بالثانوية (Secondary Rules) تحدد أوصاف الانتهاكات الجسيمة، فضلا عن آلية تحريك المسؤولية الجنائية الفردية حيث أن هناك تشظي أو لنقل

تشتت للقواعد ذات الصلة بالمسؤولية الدولية والمسؤولية الجنائية للأفراد، لدرجة أنها وسمت القانون الدولي العام برمته.

حيث تطرقنا في هذا الفصل الى مبحثين: الأول( قواعد تحريك المسؤولية الدولية في ظل الحرب بالوكالة ) والثاني( الحرب بالوكالة في أوكرانيا في ظل القانون الدولي "دراسة حالة ") .

## المبحث الأول: قواعد تحريك المسؤولية الدولية في ظل الحرب بالوكالة

إن النظرة الفاحصة للقواعد القانونية الدولية المدونة والعرفية، تبين أن الموقف من الحرب بالوكالة يكاد ينعدم من التنظيم الدولي بشكله الصريح، إلا أن آثار الحرب بالوكالة[1] هي المعنية بالتنظيم ونقصد بذلك تبعاتها في ضوء التنظيم الدولي للمسؤولية الدولية، وهو ما أشار إليه الفقيه روبرتو أغو بالقول : " قانون المسؤولية الدولية هو قانون العواقب ".

ومع أن تبعات الحرب بالوكالة ستكون تحت المراجعة والتحقيق للتثبت من نطاقها في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني، وبالذات الانتهاكات الجسيمة الممكن التأشير عليها عند أية قضية دولية متهمة فيها دولة أو مجموعة مسلحة، إلا أن التحدي الأكبر يكمن في ما يمكن الاصطلاح عليه بالتعارض بين نوعين من القواعد القانونية، إذ لكل واحد منهما علاقة بالموضوع بطريقة مختلفة، فالقواعد القانونية الأولية تبحث في موضوع تحريك المسؤولية الدولية، فيما تتجه القواعد القانونية الثانوية وبالذات قواعد القانون الدولي الإنساني إلى تحديد أوصاف الانتهاك، تاركة موضوع تحريك المسؤولية الجنائية الفردية إلى قواعد ثانوية أخرى وهي قواعد القانون الجنائي الدولي، وهنا تبدأ نقطة الاختلاف والتعارض بين قواعد قانونية دولية، يفترض أنها الهدف ومتناسقة أو على الأقل متلائمة فيما بينها، لا أن يكون لكل قاعدة موقف قد يتقاطع مع قاعدة أخرى.[2]

ويمكن أن نقول أن علة هذا التشظي كامنة في عدم وجود سلطة تشريعية، كما يصفها الدكتور عصام العطية بالسلطة التشريعية (العليا)، تراجع القواعد الدولية وتعمل على رفع المتعارض والمتناقض فيها، وهو ما يلخصه، جيمس كراوبورد بالقول: " تتجه صناعة الإتفاقيات الدولية نحو تطوير إتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، منفصلة بعضها عن البعض الآخر، رغم أن مواضيعها قد تكون متشابهة نوعاً ما".[3]

---

[1] عبد الله الأشعل، *القانون الدولي والنظام العالمي الجديد*، ص 37، مرجع سابق

[2] عبد الله الأشعل، *القانون الدولي والنظام العالمي الجديد*، ص 45، مرجع سابق

[3] محمد مجيد الأحوازي، *الحروب الحديثة والحروب بالوكالة* ، ص 86 ، مرجع سابق

**المطلب الأول: القواعد الأولية لتحريك المسؤولية الدولية**

عادة ما يركز عدد معتد به من فقهاء القانون الدولي العام على تحديد مفهوم القواعد الأولية Rules Primary والتي تحدد الحقوق والواجبات الواردة، إما في صكوك دولية أو من خلال قواعد عرفية في الأكثر تأخذ صورة قواعد آمرة، وقواعد أخرى توصف أيضاً بأنها عامة معنية بالمسؤولية الدولية.

فيما يخص مفهوم القواعد الأولية والقواعد الثانوية يقول جيمس كراوبورد: " يشير مفهوم القواعد الأولية إلى ما يتضمنه القانون من أحكام التزامات وحقوق والنطاق الموضوعي والزمني الملقى على عاتق دولة ما، فيما يشير مفهوم القواعد الثانوية إلى العواقب القانونية في حال فشل الدولة نفسها في الوفاء بالتزاماتها الواردة في القواعد الأولية"

أن القواعد الأولية وفق التصور المتقدم، يتجسد في تحميل الدولة مسؤولية أفعالها،

وهو توجه توج مؤخراً كقاعدة مدونة في عدد من الصكوك الدولية، و بالذات الواردة في مشروع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً لعام 2001،

والذي وضع قاعدة عامة تبين مفهوم المسؤولية الدولية في المادة (1) منه بالقول :" كل فعل غير مشروع دولياً تقوم به الدولة يستتبع مسؤوليتها الدولية".

و فيما يخص موضوع البحث فإن مسؤولية الدولة عن الحرب بالوكالة، لا تعدو كونها تدخلا في شؤون دولة أخرى وفقاً للفقرة (1) من المادة (2) من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يلزم قيام التعويض عن هذا التدخل في حال وقوع أضرار لحقت بالدولة ومؤسساتها التابعة لها[1]، وبعبارة أخرى تركز القواعد الأولية على الجانب المدني للتدخل دون الجانب الجنائي، هذا الأمر إستقر في القضاء الدولي إذ أشارت إليه – على سبيل المثال– محكمة العدل الدولية في قضية كورفو عام 1818، بالقول: " إذ وإن إنتهت المحكمة إلى تقرير المسؤولية على من ألقى الألغام في البحر إلى جهة مجهولة، إلا أنها مع ذلك لم تلق اللوم على ألبانيا

[1] نسرين شواط، الحرب بالوكالة والمسؤولية الدولية في القانون الدوليمذكرة ماستر جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق – بن عكنون سنة 2020

لكونها غير مسؤولة عن هذا الفعل ولم تعلم به، وبالتالي لم تلزمها بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالسفن".

لأن الحرب بالوكالة هي بالفعل تجسد تدخلا غير مباشر في شؤون دولة أخرى، من خلال دعم مجموعات مسلحة تقاتل جيش نظامي، وما يحتمل فيه وقوع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، فقد أيد عدد من الفقهاء مسألة تقسيم قواعد المسؤولية والتمييز بين المسؤولية الدولية بصورتها المدنية وبين المسؤولية الفردية بصورتها الجنائية، وهو ما يؤيده ماركو ميلانوفج (Marko Milanovic) بالقول : إن واحدة من أهم إنجازات لجنة القانون الدولي هو تقنينها لقواعد المسؤولية الدولية بالتمييز بين القواعد الأساسية والقواعد الثانوية، وهو تطور ملفت للنظر بعد أن كانت قواعد المسؤولية الدولية تركز على الجانب الجوهري للعلاقات بين الدول، كالعلاقات الدبلوماسية ومعاملة الأجانب في داخل الدول وغيرها من المواضيع".[1]

ولكن يطرح تساؤل غاية في الأهمية، هل يتوافق هذا التوجه مع منطق العدالة؟ هل يمكن ملاحقة الدولة فقط عن مسؤوليتها المدنية بالاستناد إلى القواعد الأولية، فيما يترك مسؤوليها عن أية ملاحقة جنائية دولية وفقاً للقواعد الثانوية؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في المطلب الثاني وعلى النحو الآتي:

**المطلب الثاني: القواعد الثانوية لتحريك المسؤولية الدولية**

في أي نظام قانوني يمكن أن نتوقع تعارضاً بين قاعدتين وردتا في صلب النظام نفسه، ليأتي الدور لحل هذا التعارض، هنالك قاعدة عرفية لا زالت ذي تأثير واضح في تحديد أولوية من يطبق أولا عند التعارض ويطلق عليها بقاعدة التخصيص (Les specials) وهي قاعدة نشأت القانون الروماني في القرن السابع عشر، ومضمونها الروماني هذا أشار إليه غروشيوس بالقول :" القاعدة الأكثر وضوحاً وتحديداً والأقرب للموضوع المتنازع عليه ستكون هي المنظورة أولا".

[1] فواز جرجس، *الشرق الأوسط في النظام الدولي بعد الحرب الباردة*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015.ص 29

ومن خلال ما تقدم فإن القاعدة القانونية الأقرب للموضوع محل النزاع، ستكون المطبقة أولا ويستبعد ما دونها، وفيما يخص موضوع المسؤولية الدولية، فتعني أن تطبق القواعد الخاصة بموضوع معين منظم دولياً عرفاً أم تعاهدياً، دون أن يكون محال للقواعد العامة[1] للقانون الدولي وبعبارة أخرى، القواعد الخاصة تقيد القواعد العامة.

لقد أشارت المادة (55) من مشروع مسؤولية الدول لعام 2001 إلى قاعدة التخصيص، بالنص:" لا تسري أحكام هذه المواد حيثما تكون وبقدر ما تكون الشروط المتصلة بوجود فعل غير مشروع دوليا أو مضمون المسؤولية الدولية للدولة أو إعمال هذه المسؤولية منظمة بموجب قواعد خاصة من قواعد القانون الدولي".[2]

وفقاً لمضمون هذه المادة فإن الفصل بين المسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية الفردية واضحة العيان، وان الدولة المتهمة بتأجيج نزاع مسلح غير دولي أو في إدامة النزاع نفسه في دولة أخرى سيكون وفقاً للقواعد الرئيسية ذات الصلة بالجبر.

أما ما يخص الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها أفراد فإن مسؤوليتهم تكون وفقاً للقواعد الثانوية، ونقصد بذلك القواعد التي تضمنها القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي

إن هذا الواقع القانوني، أي الفصل بين قواعد المسؤولية بين أولية وثانوية، لا يؤيده الكثير من الفقهاء ومنهم ماركو ساسولي إذ يذهب بالقول: ".... وعلى الرغم من أن القانون الدولي الإنساني قد ظهر للوجود كجزء من المستوى التقليدي، أي كقانون ينظم العالقات بين الدول المتحاربة، فقد أصبح اليوم ذو صلة تقريباً، ما لم يفهم في إطار المستوى الثاني، وتحديداً كقانون يحمي ضحايا الحرب في مواجهة الدول وجميع من يشنون الحرب"

[1] محمد مجيد الأحوازي، *الحروب الحديثة والحروب بالوكالة*،ص 73 ، مرجع سابق
[2] مرجع سابق، ص 77

## المبحث الثاني: الحرب بالوكالة في أوكرانيا في ظل القانون الدولي " دراسة حالة "

يتوجّب أن ندركَ أنَّ الحربَ الأوكرانيّة هي "حرب بالوكالة" رغم أنَّ مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكيّة ووزير الدفاع في عهد إدارة أوباما ليون بانيتا لم يكن يرى ما يجري في أوكرانيا حرباً بالوكالةِ بين الولايات المتحدة وروسيا، إلا أنّه في الآونةِ الأخيرةِ أقرّ بذلك. في الحقيقةِ الولايات المتحدة مدعومةً من حلفِ شمال الأطلسيّ تخوضُ حرباً بالوكالةِ ضد روسيا في أوكرانيا، حيث تقوم الولايات المتحدة بتقديم الكثير من العِتاد للأوكرانيّين والمرتزقة الأجانب.

### المطلب الأول: طبيعة الحرب بالوكالة في أوكرانيا

من السمات المميزة للعلاقات الدولية الحديثة شكل الحروب بالوكالة، التي لا تحدث في شكل صراع مفتوح بين الخصوم، ولكن بشكل غير مباشر (كما هي الحال الآن في الشرق الأوسط)، أو بشكل غير مباشر جزئيًّا (على سبيل المثال، الحرب في أوكرانيا)، لم يعلن أحد الحروب فترة طويلة ووفقًا للممارسات المعمول بها، فهي تعدّ رسميًّا عمليات عسكرية[1].

وهذا هو المنطق الكامن وراء تطور العمليات العسكرية في أوكرانيا، حيث سيبقي الجيش الأوكراني قريبًا مشاة فقط، ويدرك الجميع جيدًا أن الناتو وروسيا يقاتلان في الواقع على الأراضي الأوكرانية، بل إنهما يعلنان ذلك صراحةً، لكن في الوقت نفسه، تحافظ موسكو وأعضاء الحلف على علاقات دبلوماسية وتجارية (وإن كان ذلك مع وجود نظام عقوبات).

إن السبب الكامن وراء اندلاع هذه الحرب بالوكالة أوجّب علينا التمعّن في الاستراتيجية الإمبرياليّة الرئيسيّة للولايات المتحدة، ولكي نفهم ذلك، سنعود إلى فترة تفككّ الاتحاد السوفييتيّ عام 1991 أو إلى ثمانينيات القرن الماضي، هنالك جانبين لهذه الاستراتيجية الإمبرياليّة الرئيسيّة، يتمحور الجانب الأول حول التوسّع الجيوسياسيّ والتموضع وخاصةً

[1] بلال شبيلي، "الحرب في أوكرانيا وتحولات النظام الدولي"، *المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية*، العدد 14، 2023

توسّع حلف شمال الأطلسيّ، بينما يتمحورُ الجانبُ الثاني حول تركيز الولايات المتحدة اهتمامها على الأسلحةِ النوويّةِ، أما بالنسبةِ للجانب الثالث فهو يتعلّقُ بالاقتصادِ[1].

**أولا: التوسّع الجيوسياسيّ**

أُزيحَ الستارُ عن التوسّعِ الجيوسياسيّ في دليلِ السياسةِ الدفاعيّة لبول وولفويتز للولاياتِ المتحدةِ في شباط 1992 بعد عدةِ أشهرٍ من تفككِ الاتحادِ السوفييتيّ، لقد كان هدفُ الاستراتيجيّةِ الإمبرياليّة في تلك الحقبةِ والتي لازالت مستمرةً حتى اليوم هو وضعُ الولاياتِ الأمريكيّةِ موطئ قدمٍ لها في دولِ الاتحادِ السوفييتيّ سابقاً، إضافة لما كان يُعتبرُ مجالاً للنفوذِ السوفييتيّ بغيةَ إضعافِ روسيا ومنعها من أن تصبحَ قوة عظمى، بدأت عمليةُ التوسّعِ الجيوسياسيّ للولاياتِ المتحدةِ وحلفِ شمالِ الأطلسيّ مباشرةً في أعقاب تفككِ الاتحاد السوفييتيّ، وهو سياسةٌ مُتعارفٌ عليها في جميعِ حروبِ الولاياتِ المتحدةِ والحلفِ في آسيا وإفريقيا وأوروبا، التي اندلعت خلال العقودِ الثلاثةِ الماضيةِ،[2] وشكّلت حربُ حلفِ شمالِ الأطلسيّ في يوغوسلافيا بالتسعينياتِ مُنعطفاً هاماً في هذا التوسع، خلال فترة انفصال يوغوسلافيا عن الاتحاد السوفييتيّ بدأت الولايات المتحدة في توسيع قاعدة حلف شمال الأطلسيّ من خلال ضم مزيد من دول أوروبا الشرقية إليه ليشمل ذلك جميع دول حلف وارسو سابقاً، إلى جانب دول كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتيّ، وفي عام 1996 اتّخذ الرئيس الأمريكيّ بيل كلينتون من توسيع قاعدة حلف شمال الأطلسيّ كأحد وعود حملته الانتخابية، وقد بدأت واشنطن في تطبيق ذلك عام 1997 حيث تمكّنت من ضم 15 دولة إلى الحلف وأقامت حلفاً أطلسيّاً يضم 30 دولة للوقوف في وجه روسيا، لجعل حلف شمال الأطلسيّ يلعب دوراً أكثر أهمية على المستوى العالميّ كما هو الحال في يوغوسلافيا وسوريا وليبيا.

[1] NATO Official Website – Ukraine Crisis Updates: https://www.nato.int/ 2022
[2] BBC News – Ukraine Conflict Timeline: https://www.bbc.com/news/world-europe-60506682 2023

**ثانيا: ضم أوكرانيا للناتو**

لقد كان هدفُ الولاياتِ المتحدة الأساسيَ هو ضمُّ أوكرانيا للحلفِ. وقد قال المُفكّرُ الاستراتيجيّ ومستشارُ الأمنِ القوميّ لدى الرئيسِ الأمريكيّ جيمي كارتر زبيغنيو بريجنسكي في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى" عام 1997، "إنَّ أوكرانيا كانت تشكّلُ الهدفَ "الجيوستراتيجيّ" للغربِ والتي سيؤدّي ضمّها للحلفِ إلى إضعافِ روسيا بشكلٍ كبير، أو حتى تفكيكها إلى دويلاتٍ، كان هذا هو هدفُ الولاياتِ المتحدةِ والغرب، وجاء ذلك على لسانِ المخططين الاستراتيجيين الأمريكيّين ومسؤولين رفيعي المستوى في واشنطن إلى جانبِ أعضاءِ حلف شمالِ الأطلسيّ الذين أعلنوا عن خططٍ لضمِّ أوكرانيا للحلفِ.

في عام 2008 جعل حلفُ شمالِ الأطلسيّ من هذا المشروعِ هدفاً رسميّاً، قبل عدة أشهر وتحديداً في تشرين الثاني 2021 تمَّ الاتفاقُ بين إدارةِ بايدن وزيلينسكي من خلال "الميثاقِ الاستراتيجيّ الجديدِ" على أنَّ الهدفَ الأساسيّ هو ضمُّ أوكرانيا إلى حلفِ شمال الأطلسيّ، في المقابِل كانت أيضاً هذه سياسةُ الحلفِ منذ فترةٍ بعيدةٍ، فبدءاً من الأشهرِ الأخيرة لعام 2021 انخرطتِ الولاياتُ المتحدةُ في عسكرةِ أوكرانيا لجعلِ أهدافها النظريّةِ أمراً واقعاً[1].

الفكرة التي كان بريجنسكي وآخرين يشيرون إليها هي أن ضمَّ أوكرانيا إلى حلفِ شمال الأطلسيّ يعني أنَّ روسيا أضحت محاصرةً وضعيفةً باعتبار أنَّ أوكرانيا ملاصقةٌ لها وهي الدولةُ رقم 31 في الحلفِ، كما أنَّ ذلك سيمنحُ الحلفَ حدوداً بطول 1200 ميلاً مع روسيا، وهو ذاتُ المسارِ الذي غزت فيه جيوشُ هتلر الاتحادَ السوفييتيّ، إلا أنَّ هذه المرةَ تواجهُ روسيا أضخم تحالفٍ نوويّ عالميّ، سيؤدي انضمامُ أوكرانيا إلى حلفِ شمال الأطلسيّ إلى تغيّرِ الخارطةِ الجيوسياسيّةِ برمتها ما يعطي للغربِ الأفضليّةَ في السيطرةِ على منطقةِ أوراسيا غربي الصين.

[1] مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، *تقرير خاص حول أوضاع المدنيين في أوكرانيا*، مارس 2023

**ثالثا: انقلاب وانفصال**

كيف حصل ذلك؟ إنّه سؤال في غايةِ الأهميّةِ. تعودُ بدايات الحربِ بالوكالةِ إلى عام 2014 أثناء حدوثِ "انقلاب الساحة" في أوكرانيا ـ الذي دبّرته الولايات المتحدة ـ ما أدّى للإطاحةِ بالرئيسِ المنتخبِ ديمقراطيّاً واستحواذِ القوميّين المتشددين على السلطةِ وانعكست أولى نتائج ذلك من خلال تقسّم أوكرانيا،[1] لقد كانت شبهُ جزيرةِ القرم دولةً مستقلةً تتمتعُ بالحكمِ الذاتيّ من عام 1991 حتى 1995 حيث رفضت أوكرانيا ذلك وضمّت القرم إليها بشكلٍ غير قانونيّ، لم يقبل سكانُ القرمِ بالانتماءِ إلى أوكرانيا وكثير منهم يتحدثُ الروسيّة وتربطهم بروسيا علاقاتٌ ثقافيّةٌ متجذّرةٌ.

بعد الانقلابِ في أوكرانيا واستيلاء القوميّين المتشددين على السلطةِ أعلن سكانِ القرم رغبتهم بالانفصالِ، حيث أعطتهم روسيا الفرصةَ عبر تنظيمِ إستفتاءٍ يختارون خلاله إما البقاءَ كجزءٍ من أوكرانيا أو الانفصالَ والانضمامَ إليها، وقد كانت النتيجةُ تصويتهم لصالح الخيار الثاني.

في شرق أوكرانيا تعرّض السكانُ المتحدثون باللغة الروسيّة للقمع من قبل القوميّين المتشددين والنازيين الجدد، لقد كان هناك خوفٌ من التمددِ الروسيّ ما دفع بالأوكران المتطرفين لممارسةِ أبشعِ أنواع القمع بحق هؤلاء، ومثال عن ذلك تفجير مبنى حكوميّ وبداخله قرابة 40 شخصاً من قبل النازيين الجدد المرتبطين بكتيبةِ "أزوف"، استطاعت جمهوريتان في إقليم دونباس من نيل استقلالها عن أوكرانيا وهما "لوغانسك ودونيتسك" حيث كان أغلبيّة سكانها يتحدثون الروسيّة[2].

**رابعا: حربٌ أهليّة**

نتيجة لذلك اندلعت حرب أهلية في أوكرانيا بين كييف غرباً ودونباس شرقاً، وفي الوقت ذاته كانت حرباً بالوكالة بين المعسكر الغربي والولايات المتحدة الذين دعما كييف وروسيا التي دعمت إقليم دونباس، بدأت هذه الحرب بعد الإنقلاب مباشرة عندما حُظرت اللغة

[1] مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، *تقرير خاص حول أوضاع المدنيين في أوكرانيا*، مارس 2023، ص 13مرجع سابق
[2] بلال شبيلي، "الحرب في أوكرانيا وتحولات النظام الدولي"، *المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية*، العدد 14، 2023، ص 18 مرجع سابق

الروسيّة، حيث يُغرّم كل من يتحدث بها في الأماكن العامة، وكان ذلك بمثابة استهداف للغة والثقافة الروسيّة وممارسة أبشع أنواع القمع ضد السكان في شرقي أوكرانيا.

أدّت الحرب الأهلية إلى مقتل نحو 14 ألف شخص، معظمهم قُتلوا في الجزء الشرقي من البلاد، فضلاً عن نزوح نحو 2.5 مليون لاجئ باتجاه روسيا، تم التوصّل إلى إتفاق لوقف إطلاق للنار من خلال اتفاقية "مينسك" في عامي 2014 و2015 عن طريق كل من فرنسا وألمانيا وبدعم من مجلس الأمن الدولي.

بموجب هذه الإتفاقية أصبحت جمهوريتي لوغانسك ودونيتسك تتمتعان بإدارة ذاتية داخل أوكرانيا، غير أن الأخيرة لم تلتزم بالاتفاقية حيث كانت تهاجم باستمرار الجمهوريتين الإنفصاليتين في إقليم دونباس، فيما إستمرت الولايات المتحدة بتدريب القوات الأوكرانيّة ومدها بالأسلحة.[1]

**خامسا: دعم واشنطن والناتو لكييف**

قدمت واشنطن دعماً عسكريّاً كبيراً إلى كييف بين عامي 1991 و2021، حيث بلغ حجم المساعدة العسكريّة بين عامي 1991–2014 نحو (3. 8) مليار دولار، إزداد حجمُ الدعمِ العسكريّ مقارنةً بعدد السنين من 2014 إلى 2021 إلى نحو (2.4) مليار دولار ليتنامى هذا الدعم أكثر مع تولي جو بايدن منصبه في واشنطن، أغدقت الولايات المتحدة أوكرانيا بالأسلحةِ بشكلٍ كبيرٍ، علاوةً على ذلك درّبت بريطانيا وكندا نحو 50 ألف جندي أوكرانيّ ناهيك عن الذين درّبتهم الولايات المتحدة، ودرّبت وكالةُ المخابراتِ المركزيّةِ الأمريكيّة (سي أي إيه) بالفعلِ كتيبة أزوف والقوات العسكريّة اليمينيّة غير النظاميّة وجميع هذه التحرّكات تندرجُ ضمن هدف واحد ألا وهو تقويضُ وإضعافُ روسيا.

إن أكثر ما يثيرُ قلقَ الروسِ هو قوةُ حلفِ شمالِ الأطلسيّ النوويّة خاصةً في حالِ انضمام أوكرانيا إليه، ونشرِ منصاتٍ لصواريخ فيها واحتماليّة حدوثِ ضربةٍ نوويّة استباقيّةٍ للحلفِ بحيث تقوّضُ قدرةَ الكرملين على الردّ، توجدُ في كلٍّ من بولندا ورومانيا منظومة دفاعٍ

[1] نسرين شواط، الحرب بالوكالة والمسؤولية الدولية في القانون الدولي مذكرة ماستر جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق – بن عكنون سنة 2020 ص36

جويّ مضاد للصواريخ الباليستيّة وهي منظومةٌ دفاعيّةٌ مهمّةٌ في حالِ بادر حلفُ شمال الأطلسيّ بضربةٍ نوويّةٍ ضدَّ روسيا، علاوةً على ذلك، تمتلكُ منظومةَ الدفاعِ الجوي الأمريكيّةِ (إيجيس) القدرةَ على إطلاقِ صواريخ هجومية نوويّة، نتيجةً لهذا الواقعِ وإدراكها لحجمِ الخطرِ، غزت روسيا أوكرانيا[1].

في شباط عام 2022 بدأت روسيا بحشدِ أكثر من 130 ألف جندي على تخومِ إقليم دونباس شرقاً وغرباً في أوكرانيا التي تدعمها كلٌّ من الولاياتِ المتحدة وحلف شمال الأطلسيّ، وأعلنت روسيا أن أوكرانيا تجاوزتِ الخطوطَ الحمراءَ، وبناءً على ذلك ألغتِ العملَ باتفاقياتِ مينسك ورأت بضرورةِ استقلالِ جمهورياتِ إقليم دونباس، وتدخّلت بشكلٍ مباشرٍ في الحربِ الأهليّةِ الأوكرانيّةِ من منطلقِ الدفاعِ عن أمنها القوميّ[2].

ما يحدثُ في أوكرانيا هو حربٌ بالوكالةِ بين حلف شمال الأطلسيّ والولايات المتحدة من جهةٍ وروسيا من جهةٍ أخرى، أدّت إلى حربٍ أهليّةٍ في هذا البلدِ خاصةً بعد تدبيرِ أمريكا للانقلابِ، لكن هذه الحربَ ليست كسابقاتها كونها تحدثُ في بلدٍ له حدودٌ مشتركةٌ مع إحدى الدولِ النوويّةِ العظمى وقد كان مخططاً لها منذ زمنٍ بعيدٍ عبر إستخدامِ الاستراتيجيّةِ الإمبرياليّةِ من قبل واشنطن والتي تهدف السيطرة على أوكرانيا وضمها لحلف شمال الأطلسيّ بغية إضعاف روسيا، وتؤسس كما قال بريجنسكي لسيادة الولايات المتحدة على العالم، يبدو أن هذه الحرب بالوكالة تنطوي على مخاطر كبيرة لم نشهد مثلها منذ أزمة الصواريخ الكوبية، بعد الغزو الروسيّ لأوكرانيا رأت فرنسا أن حلف شمال الأطلسيّ يُمثّل قوة نوويّة فيما رأت روسيا في ذلك تهديداً ضدها لذلك قامت برفع جاهزية قوّاتها النوويّة لأقصى درجة.

[1] بلال شبيلي، "الحرب في أوكرانيا وتحولات النظام الدولي"، *المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية*، العدد 14، 2023،ص 23، مرجع سابق

[2] عبد العزيز بن عبد الله، "مفهوم الحرب بالوكالة في القانون الدولي"، *مجلة دراسات قانونية وسياسية*، جامعة الجزائر، العدد 19،ص 19، 2021

**سادسا: الهدف إقليم دونباس**

هناك جانب آخر لهذه الحربِ بالوكالة حيث يبذل الروس قُصارى جهدهم لعدم وقوع إصابات في صفوف المدنيين، خاصةً بالنظر إلى طبيعة العلاقة الخاصة التي تربط الشعبيّن الروسيّ والأوكرانيّ، ووفقًا للأرقام الصادرة عن الجيش الأمريكيّ وحلف شمال الأطلسيّ فإن نسبة الضحايا المدنيين متدنّية مقارنةً بأرقام الحرب الأمريكيّة، وأكبر دليل على ذلك هو أن حجم الخسائر العسكريّة الروسيّة أكبر بكثير من الخسائر بين صفوف المدنيين، إنَّ الولايات المتحدة في حروبها، ومثال ذلك العراق، تستهدفُ منشآتِ توليد الطاقة الكهربائيّة ومحطات المياه والبنية التحتيّة الخدميّة كي تؤججَ الشارعَ ضد حكومته، ولكن ذلك من شأنه أن يزيد حصيلة الخسائر البشريّة، وقد بلغت نسبةُ الأخيرةِ في العراق مئات الآلاف من الضحايا. في المقابل لم تلجأ روسيا إلى تدمير البنيةِ التحتيّة في أوكرانيا، ورغم أنَّ الحربَ لازالت مستمرةً إلّا أن روسيا لم تقطعِ الغازَ عن كييف ومازالت ملتزمةً بالعقودِ التي أبرمتها، كما أنّها لم تستهدف شبكةَ الإنترنت في أوكرانيا[1].

كان الغزو الروسيّ لأوكرانيا يستهدف بشكلٍ رئيسيّ السيطرةَ على إقليم دونباس وتأمين منفذٍ بحريّ له وذلك بالسيطرة على ميناء ماريوبول كونه يمثّل شريان الحياة بالنسبة للإقليم. في الوقت الحالي تسيطر كتيبة ازوف النازية الجديدة على نحو 20٪ من ماريوبول وتتّخذ من الملاجئ السوفييتيّة القديمة بالمدينة مخابئ لها، في المقابل تسيطر ميليشيا جمهورية دونيتسك الشعبيّة والروس على باقي أجزاء المدينة. قطّع الجيش الروسيّ أوصال نحو 100 ألف من القوات العسكريّة الأوكرانيّة من أصل 130 ألف مقاتل كانوا بمحيط إقليم دونباس، وببسط روسيا والميليشيات التابعة لها سيطرتها على الإقليم ستجبر موسكو أوكرانيا على إلقاء السلاح والرضوخ لإملاءاتها فيما يتعلق بعدم إنضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسيّ واتّخاذ موقف محايد[2].

[1] مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، *تقرير خاص حول أوضاع المدنيين في أوكرانيا*، مارس 2023، مرجع سابق

[2] معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI)، *تقرير حول صادرات الأسلحة إلى أوكرانيا وروسيا*، 2023،

في حال التمعّن بما يجري من منظور اتفاقيّات السلام ـ وخير مثال عن ذلك تقرير صحيفة غلوبال تايمز في 31 أوت ـ ستتضح أسباب إندلاع الحرب، وقد أعلنت كييف مبدئيّاً الحيادَ بضمانةِ دولٍ غربيّة مثل كندا، إلّا أن ما يُعرقلُ سيرَ المفاوضاتِ هو ما تعتبره كييف إنتهاكَ الروس لسيادتها، وتصرُّ أوكرانيا على أنَّ إقليم دونباس جزءٌ لا يتجزأ من أراضيها، رغم النزعةِ الانفصاليّة لدى السكّان في كلّ من جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك، ولكن في الواقعِ لا تزال الميليشياتُ الشعبيّةُ والروس يهدفون إلى بسطِ سيطرتهم على إقليم دونباس وطردِ القواتِ الأوكرانيّةِ من هناك، هذا هو السببُ الرئيسيّ لعرقلةِ سيرِ المفاوضاتِ وإندلاع الحربِ الأهليّة في أوكرانيا، أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد كانت تصبّ الزيت على النار في هذه الحرب ولا ترغب بإجراء مفاوضات.[1]

يعدّ النزاع في أوكرانيا منذ عام 2014، والمتفاقم بعد الغزو الروسي في 24 فبراير 2022، واحدًا من أكثر الأزمات الجيوسياسية تعقيدًا في القرن الحادي والعشرين، لما ينطوي عليه من أبعاد قانونية، سياسية، أمنية وإنسانية، فقد تحوّل هذا النزاع إلى بؤرة مواجهة غير مباشرة بين قوى كبرى، وسط جدل واسع حول مدى احترام قواعد القانون الدولي، لا سيما ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ السيادة وعدم التدخل.

## المطلب الثاني: التحديات والاثار والاشكالية القانونية في النزاع الاوكراني

من خلال هذا المطلب تكلمنا حول التحديات ، الاثار والاشكالية القانونية في النزاع الاوكراني وذلك من خلال التحديات الكبرى للنزاع الاوكراني أولا والاثار المترتبة عن النزاع ثانيا والاشكاليات ثالثا

### أولًا :التحديات الكبرى للنزاع الأوكراني

#### 1- التحدي الجيوسياسي

يشكّل النزاع في أوكرانيا تحديًا مباشرًا للنظام الأمني الأوروبي والعالمي، فالغزو الروسي أعتُبر اختبارًا لمصداقية حلف شمال الأطلسي (الناتو) ولقوة الردع الغربية، كما أن تمدد

[1] معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI)، *تقرير حول صادرات الأسلحة إلى أوكرانيا وروسيا*، 2023، ص 33،مرجع سابق

الناتو نحو الشرق اعتبرته روسيا تهديدًا وجوديًا، مما أفرز صراعًا بين مفهومي الأمن القومي الروسي و"الحق السيادي" الأوكراني في الإنضمام إلى التحالفات الدولية[1].

**2- التحدي الإنساني**

أدى النزاع إلى أزمة إنسانية واسعة النطاق، حيث قُتل مئات الآلاف، وتشرد الملايين داخليًا وفي الخارج، كما تعرضت البنية التحتية المدنية للتدمير المنهجي، بما في ذلك المستشفيات والمدارس، في إنتهاك صارخ لقواعد القانون الإنساني الدولي.

**3- التحدي الاقتصادي:**

تسبب النزاع في أزمات اقتصادية متداخلة، سواء داخل أوكرانيا أو على مستوى العالم، تمثلت هذه الأزمات في إنقطاع سلاسل الإمداد، ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، وازدياد معدلات التضخم، كما شكّل النزاع ضغطًا ماليًا هائلًا على الدول الداعمة لأوكرانيا.

**ثانيًا :الآثار المترتبة على النزاع**

**.1-آثار على القانون الدولي:**

أحدث النزاع خرقًا جوهريًا لعدد من المبادئ الأساسية للقانون الدولي، لا سيما:

- مبدأ **عدم إستخدام القوة** أو التهديد بإستخدامها (المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة)
- مبدأ **إحترام السيادة وسلامة الأراضي.**
- مبدأ **الإمتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول.**

الردود الدولية، بما فيها العقوبات ودعم أوكرانيا بالسلاح، طرحت نقاشًا قانونيًا حول مدى شرعية تدخل المجتمع الدولي خارج إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[2].

**.2-آثار على الأمن الجماعي:**

أعاد النزاع تشكيل أولويات التحالفات الدولية، فالناتو أعاد تموضعه الاستراتيجي، وعزز وجوده العسكري في شرق أوروبا، بينما تعززت الشراكة الصينية-الروسية كنوع من التوازن المضاد، هذا التموقع يعيد رسم خطوط الحرب الباردة بنسخة جديدة.

[1] مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، *تقرير خاص حول أوضاع المدنيين في أوكرانيا*، مارس 2023

[2] حنان بوساحة، "الحروب الحديثة وانعكاساتها على السيادة الوطنية"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 112، 2022، ص 51، مرجع سابق

**3-آثار على القانون الإنساني الدولي:**

سُجلت إنتهاكات عديدة، منها:

- إستهداف المدنيين والمنشآت المدنية.
- إستخدام أسلحة محرمة وفق بعض التقارير.
- عمليات الترحيل القسري.

وقد فتح ذلك المجال أمام ملاحقة جنائية محتملة، خصوصًا بعد صدور مذكرة توقيف من المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس الروسي[1].

**ثالثًا :الإشكالية القانونية للنزاع**

تتجلى الإشكالية القانونية في النزاع الأوكراني في عدة مستويات متشابكة:

**.1-شرعية إستخدام القوة:**

تُبرر روسيا تدخلها بمزاعم حماية السكان الروس في دونباس ومنع تهديد الناتو، بينما ترى أوكرانيا والمجتمع الدولي أن الغزو يشكّل عدوانًا صريحًا يخالف المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، والتي لا تسمح بالدفاع الشرعي إلا في حال وقوع "هجوم مسلح"، وهو ما لم يحصل من الجانب الأوكراني.

**.2-الإعتراف بضم الأراضي:**

أثار إعلان روسيا ضم شبه جزيرة القرم ومناطق في دونيتسك ولوهانسك مشكلة قانونية كبرى، حيث يتعارض ذلك مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أكدت وحدة الأراضي الأوكرانية، لا يُعترف بهذه الضمائم دوليًا، مما يضعها في خانة الانتهاك الصريح لقواعد القانون الدولي.

[1] بلال شبيلي، "الحرب في أوكرانيا وتحولات النظام الدولي"، *المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية*، العدد 14، 2023،ص 55 مرجع سابق

**.3-مسؤولية الحماية والتدخل الإنساني:**

طرحت الحرب تساؤلات حول مدى وجاهة تطبيق مبدأ "مسؤولية الحماية (R2P) "في مواجهة الجرائم الجماعية، لكن من دون تفويض أممي مباشر، في المقابل، تستخدم روسيا خطابًا مضادًا مفاده أن الغرب هو من يشجع الحروب بالوكالة[1].

**.4-المسؤولية الجنائية الدولية:**

فتح النزاع باب المحاسبة الجنائية أمام المحكمة الجنائية الدولية، حيث بدأت تحقيقات حول ارتكاب "جرائم حرب" و"جرائم ضد الإنسانية"، مع دعوات لمحاسبة القيادات السياسية والعسكرية الروسية، ما يمثل مواجهة غير مسبوقة بين المحكمة ودولة نووية عضو دائم في مجلس الأمن.

إن النزاع الأوكراني يشكّل نموذجًا معقدًا لحرب متعددة الأبعاد، تتجاوز الأطر العسكرية التقليدية لتشمل صراعًا على الشرعية القانونية والسيادة الدولية، فبين تحديات أمنية، إنسانية وإقتصادية، وآثار قانونية قد تعيد تعريف مفاهيم مثل العدوان والسيادة، تبقى الإشكالية القانونية الأبرز في غياب آليات فعالة لتطبيق القانون الدولي على القوى العظمى، وفي ظل تزايد الانقسامات الدولية، يبدو أن مستقبل هذا النزاع مرهون بإعادة بناء توازنات جديدة تعترف بحق الشعوب في تقرير مصيرها وتحترم المبادئ الأساسية للقانون الدولي[2].

[1] عبد العزيز بن عبد الله، "مفهوم الحرب بالوكالة في القانون الدولي"، *مجلة دراسات قانونية وسياسية*، جامعة الجزائر، العدد 19، 2021، ص 49، مرجع سابق

[2] بلال شبيلي، "الحرب في أوكرانيا وتحولات النظام الدولي"، *المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية*، العدد 14، 2023، ص 63،مرجع سابق

**خلاصة الفصل:**

خلص هذا الفصل إلى أن العدالة الدولية، رغم ما تمثله من مرجعية قانونية وأخلاقية لضبط سلوك الدول والفاعلين في النزاعات، لا تزال تواجه صعوبات حقيقية في التعامل مع ظاهرة الحروب بالوكالة، خاصة من حيث تحديد المسؤولية الجنائية ومساءلة الفاعلين غير المباشرين، وقد أظهرت حالة الحرب الأوكرانية، التي مثّلت نموذجًا معاصرًا لحرب بالوكالة، تعقيد المشهد القانوني الدولي، في ظل تعدد الأطراف، وتداخل المصالح الجيوسياسية، ووجود دعم خارجي غير معلن أو مغطى سياسياً.

ورغم تحركات بعض مؤسسات العدالة الدولية، وعلى رأسها المحكمة الجنائية الدولية، باتجاه فتح تحقيقات بشأن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في الأراضي الأوكرانية، إلا أن محدودية صلاحيات هذه المؤسسات، وغياب آليات تنفيذ فعّالة، وضعف التعاون من قبل بعض القوى الكبرى، كلها عوامل تعرقل تحقيق العدالة الفعلية، كما أظهر الفصل أن غموض القواعد القانونية في ما يخص مسؤولية الدول عن أفعال وكلائها يشكّل ثغرة تستغلها الدول المتورطة في الحروب بالوكالة للإفلات من العقاب.

وعليه، فإن الوضع الراهن يدعو إلى إعادة النظر في فعالية منظومة العدالة الدولية، وضرورة تطوير قواعد القانون الدولي لتواكب طبيعة النزاعات الحديثة، بما يعزز من قدرة المجتمع الدولي على مواجهة هذه الظاهرة ومنع تكرار آثارها المدمرة.

# الخاتمة

**الخاتمة:**

إن التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، وخاصة مع تزايد التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى، أعادت إلى الواجهة مفهوم **الحرب بالوكالة** كأداة مركزية تُستخدم لتصفية الحسابات، وتوسيع مناطق النفوذ دون الانخراط المباشر في الحروب، ومن خلال دراسة الحالة الأوكرانية، تبيّن أن هذا النوع من الحروب قد تطوّر ليأخذ أشكالاً مركّبة، حيث تتداخل فيه الأبعاد العسكرية بالاقتصادية والسياسية بالإعلامية، مع إستخدام أطراف محلية كواجهة لنزاع دولي عميق الجذور.

لقد كشف البحث عن أن الحرب في أوكرانيا لا تُمثّل مجرد صراع ثنائي بين أوكرانيا وروسيا، وإنما تُعد نموذجاً متقدماً لحرب وكالة تديرها أطراف دولية، أبرزها روسيا الإتحادية من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف شمال الأطلسي من جهة أخرى، ويظهر ذلك من خلال حجم التمويل العسكري، الدعم اللوجستي، المواقف السياسية، وحملات الدعاية الإعلامية المصاحبة للنزاع، التي تُدار كلها في إطار صراع عالمي متعدد الأبعاد.

في النهاية، يتّضح أن الحرب بالوكالة لم تعد مجرد ظاهرة عرضية أو استثناءً في العلاقات الدولية، بل أصبحت إستراتيجية ثابتة في إدارة الصراعات، خاصة من قبل القوى الكبرى الساعية إلى تقليص كلفة المواجهة المباشرة، وما الحرب في أوكرانيا إلا مثال صارخ عن هذا النمط الجديد من الحروب، والذي يفرض على المجتمع الدولي، وعلى الباحثين والقانونيين، مسؤولية التفكير الجاد في إعادة بناء نظام قانوني عالمي قادر على مواكبة تحديات الواقع المتغير، وضمان العدالة والشرعية في العلاقات الدولية.

ومن جهة أخرى، كشفت الدراسة أن هذه الحرب تُشكّل تحدياً كبيراً لمنظومة القانون الدولي، لا سيما من حيث:

- **إنتهاك مبدأ السيادة وعدم التدخل** في الشؤون الداخلية للدول.
- **توريط المدنيين** في الصراعات المسلحة، وما يترتب عن ذلك من إنتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني.
- **غموض المسؤولية الدولية** في الحروب بالوكالة، مما يصعب تحديد الطرف المتسبب في الإنتهاكات بشكل مباشر.

كما أكدت الدراسة على أن البيئة القانونية الدولية الحالية تفتقر إلى قواعد صريحة تجرّم الحروب غير المباشرة أو تُحمّل الأطراف الداعمة المسؤولية الكاملة، وهو ما يُضعف فعالية القانون الدولي ويزيد من هشاشة النظام الدولي القائم على ميثاق الأمم المتحدة.

ومن خلال دراستنا هاته توصلنا الى النتائج التالية :

1. الحرب الأوكرانية هي نموذج كلاسيكي ومُعاصر للحرب بالوكالة في سياق جيوسياسي متقلب.
2. هناك توظيف متعدّد للأدوات غير التقليدية في هذه الحرب (إعلام، عقوبات، دعم سيبراني).
3. القانون الدولي لم يطوّر آليات فعالة لمساءلة القوى الكبرى الداعمة لأطراف الصراع غير المباشرة.
4. تأثر الشعب، خاصة المدنيين في أوكرانيا، تتحمل العبء الأكبر في ظل تداخل الأجندات الخارجية.
5. المؤسسات الدولية فشلت إلى حد كبير في إيقاف التصعيد، مما يطرح علامات إستفهام حول حيادها وفعاليتها.

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج، نقترح ما يلي:

1. **تطوير إطار قانوني دولي خاص بالحروب بالوكالة**، يتضمن تعريفاً دقيقاً لها، وأسساً واضحة لتحديد المسؤولية الدولية للطرف الداعم.
2. **إنشاء آلية أممية مستقلة** لرصد وتوثيق التدخلات الخارجية في النزاعات المسلحة، وتقديم تقارير دورية لمجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.
3. **إعادة الإعتبار لمبدأ الحياد الإنساني** من خلال تمكين منظمات الإغاثة من العمل بعيداً عن الضغوط السياسية والعسكرية.
4. **تعزيز الحوار الدولي والإقليمي** كوسيلة أولى لتسوية النزاعات، وتفادي تحوّلها إلى صراعات وكالة طويلة الأمد.
5. **دعم البحث الأكاديمي والقانوني** في هذا المجال، وربط نتائجه بصنّاع القرار في الهيئات الدولية.

# قائمة

# المصادر و المراجع

**قائمة المصادر و المراجع:**

**أولاً: الكتب والمراجع العامة**

1. عبد الله الأشعل، *القانون الدولي والنظام العالمي الجديد*، دار الشروق، القاهرة، 2001.
2. أحمد أبو الوفا، *القانون الدولي العام*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.
3. محمد مجيد الأحوازي، *الحروب الحديثة والحروب بالوكالة*، دار الكتاب العربي، بيروت، 2017.
4. فواز جرجس، *الشرق الأوسط في النظام الدولي بعد الحرب الباردة*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015.
5. جوزيف ناي، *القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية*، ترجمة: محمد توفيق، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007.

**ثانيا: الاطروحات والمذكرات:**

1. عادل عبد المجيد ، مدى مشروعية الحروب بالوكالة في ظل قواعد القانون الدولي الإنساني محمود أطروحة دكتوراه جامعة عين شمس – كلية الحقوق سنة 2019
2. نسرين شواط، الحرب بالوكالة والمسؤولية الدولية في القانون الدولي
مذكرة ماستر جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق – بن عكنون سنة 2020
3. محمد عبد الله سالم، الحرب بالوكالة كصورة من صور العدوان الدولي: دراسة في ضوء قواعد المسؤولية الدولية مذكرة ماستر جامعة بغداد – كلية القانون سنة 2021

**ثالثا: المقالات والدراسات العلمية**

6. عبد العزيز بن عبد الله، "مفهوم الحرب بالوكالة في القانون الدولي"، *مجلة دراسات قانونية وسياسية*، جامعة الجزائر، العدد 19، 2021.
7. بلال شبيلي، "الحرب في أوكرانيا وتحولات النظام الدولي"، *المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية*، العدد 14، 2023.

8. الحرب الأهلية في أنغولا، حرب أهلية أم حرب بالوكالة في إطار صراع الحرب الباردة مجلة asjp.cerist.dz،سنة 2022.

9. إستراتيجية الحرب بالوكالة في المنطقة العربية ، دراسة حالة إيران في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة ، مجلة asjp.cerist.dz،سنة 2022.

10. حنان بوساحة، "الحروب الحديثة وانعكاساتها على السيادة الوطنية"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 112، 2022.

**رابعا: النصوص والمواثيق القانونية الدولية**

9. ميثاق الأمم المتحدة، 1945.

10. اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكولان الإضافيان لعام 1977.

11. النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، المادة 38.

**خامسا: مصادر إلكترونية ومواقع رسمية**

12. United Nations Website – International Law Section: https://www.un.org/en/about-us/international-law

13. International Committee of the Red Cross – ICRC Database: https://ihl-databases.icrc.org/

14. NATO Official Website – Ukraine Crisis Updates: https://www.nato.int/

15. BBC News – Ukraine Conflict Timeline: https://www.bbc.com/news/world-europe-60506682

**سادسا: تقارير ومنشورات منظمات دولية**

16. مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، *تقرير خاص حول أوضاع المدنيين في أوكرانيا*، مارس 2023.

17. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي(SIPRI) ، *تقرير حول صادرات الأسلحة إلى أوكرانيا وروسيا*، 2023.

**سابعا : الكتب باللغة الأجنبية:**

Andrew Mumford, "Proxy Warfare and the Future of Conflict," The RUSI Journal 158, no. 2 ,2013

# فهرس

# المحتويات

# فهرس المحتويات


| المحتوى | الرقم |
|---|---|
| **مقدمة:** | **5** |
| **الفصل الأول: مفهوم الحرب بالوكالة** | **09** |
| **المبحث الأول: تعريف الحرب بالوكالة** | **10** |
| المطلب الأول: تعريفها لغة واصطلاحا | **10** |
| المطلب الثاني: نشأة الحرب بالوكالة | **12** |
| **المبحث الثاني : الغاية من اللجوء الى الحرب بالوكالة** | **19** |
| المطلب الأول: توسيع امد نزاعات مسلحة غير دولية قائمة | **19** |
| المطلب الثاني: تأجيج النزاعات المسلحة الجديدة | **23** |
| **الفصل الثاني: موقف العدالة الدولية من الحرب بالوكالة "دراسة حالة"** | **29** |
| **المبحث الأول: قواعد تحريك المسؤولية الدولية في ظل الحرب بالوكالة** | **30** |
| المطلب الأول: القواعد الأولية لتحريك المسؤولية الدولية | **31** |
| المطلب الثاني: القواعد الثانوية لتحريك المسؤولية الدولية | **33** |
| **المبحث الثاني: الحرب بالوكالة في أوكرانيا في ظل القانون الدولي " دراسة حالة "** | **34** |
| المطلب الأول: طبيعة الحرب بالوكالة في أوكرانيا | **34** |
| المطلب الثاني: التحديات ، الاثار والاشكالية القانونية في النزاع الاوكراني | **42** |
| **الخاتمة** | **47** |
| **قائمة المصادر والمراجع** | **51** |

| | |
|---|---|
| فهرس المحتويات | 54 |